

## 10 أيام لبنانية هزت مفاهيم بالية!

كتب حسن عصفور/ منذ انطلاقة "انتفاضة أكتوبر" اللبنانية، وهي تقدم كل يوم ما هو جديد شكلا ومضمونا، لم تصب بوهن سياسي، رغم ما حاولت بعض القوى ان تحيظها بكل أفعال "الشيطنة"، بل أنها لجأت الى أساليب "التبني اللغوي" لطعنها بأشد اشكال سموم القتل، وكان تقديرهم أن الموت قادم باعتبار الطاعن لا يخطئ هدفه، فكان أول الفاشلين، بل اكثرهم خسارة وضعته أمام دائرة الشك بديلا للتشكيك في انتفاضة هي الأكثر ابداعا ثوريا.

متابعة الحدث التاريخي في لبنان، تؤكد أنها المرة الأولى التي لم تجد دولة أجنبية او عربية تعلن موقفا واضحا منها، لا سلبا ولا إيجابا، رغم ان تطوراتها هي الخبر الأبرز عالميا، مع وقفة تراجع بسبب اغتيال زعيم داعش الإرهابي أبو بكر البغدادي، ومع قيمة هذا الفعل الكبير في سياق تضيق الخناق على الإرهاب، فلبنان الانتفاضة، لم تلتف كثيرا لحالة الانحراف الإخبارية عنها، فواصلت منح الخيال السياسي مزيدا، وكان يوم 27 أكتوبر 2019 مميزا بسلسلة بشرية، هي الأولى في تاريخ هذا البلد، "إيد بإيد" من جنوب لبنان الى شماله، من طرابلس الى صور، مرورا بوسط والجبل.

سلسلة بشرية قدمت نموذج إبداعي في التطور الكفاحي، وهزمت كل ادعية "الشيطنة": كونها جمعت كل لبنان عدا القلة المرتعشة، وصنعت وحدة عابرة لكل مظاهر التصنيف الطائفي والجنسي والعمرى، لوحة إنسانية فريدة، ستضع لبنان في مصاف دول "الإبداع الثوري" لن يقتصر على الشعار الأيقونة "كلن يعني كلن لا نستثنى أحد منكن"، كشعار صنع في لبنان.

انتفاضة أكتوبر، أربكت كل من يفكر بشكل معلب، تقليدي، مغرور طائفي حتى النخاع معلب بها، أكدت، وبلا عودة، أن النظام الطائفي الفاسد لن يستمر، حتى لو تأخر تحقيق ذلك الهدف، أكدت أن أدوات الفساد وتحالفه المغلف بطائفية سوداء، لن يكون هو "أداة إصلاح"، ولذا إسقاطهم ضرورة وطنية، وسيحدث.

انتفاضة أكتوبر اللبنانية، هزت ما اعتقد الجميع أنها "ثوابت عهد" سيطول أمده قبل أن يتم المساس بها، لتبدأ رحلة التفكير بالتغيير الثوري الإجباري، من

"الطائفية السياسية" الى "العلمانية السياسية"، وتلك هي الجائزة الكبرى للثورة التي تختمر، وأن لم يكن فوراً فهو أصبح هدفاً واقعياً وممكناً.

ما تحقق خلال 10 أيام ثورية هو هزة شاملة للنظام القائم، ليس ضد طرف مع طرف، ولا تستهدف فئة دون غيرها، وتلك هي الميزة الأهم، أنها ضد الطائفية والعنصرية وكل ما هو سواد سياسي ساد طويلاً، بذرائع مختلفة، حتى ما كان يوماً من إصلاحات نسبية في اتفاقات سابقة لم تتحقق، أصبحت بعد "الهبة الثورية التشرينية" هدفاً ثانوياً، ووحدة المنتفضين وتنوعهم من شمال لبنان الى جنوبه، شرقه وغربه، وظاهرة التسابق الانتفاضي باتت الحاضر الأبرز.

كان للانتفاضة ان تصل سريعاً الى كثير من أهدافها، لو ان المدعين المشككين تخلوا عما اصابهم هلعاً، وكانوا جزءاً منها، وفقاً لادعاء انهم ليسوا ضد الأهداف بل ضد ما يعتقدون انه وراء تلك الهبة الشعبية، التي يرونها ستقود الى "فراغ"، دون ان يقدموا حقيقة ما يجب أن يكون بديلاً لذلك، سوى مزيد من التشكيك والمخاوف الوهمية.

البعض الذي يرفض التغيير الثوري، لأن حصته التي خطفها ضمن واقع ظرفي ما لن تعود كما كانت، ربما تفتح باب كان مغلقاً ان لا أحد فوق القانون، كلن يعني كلن، هو الحساب الرسمي الذي أربك كل من به "ثغرة"...

انتفاضة لبنان، بما قدمته من إبداع ثوري، باتت ملكاً لكل من ينشد حرية وتحرر ورفضاً لقهر وعنصرية وطائفية، وبناء وطن حر وشعب سعيد، الهام ثوري جديد سيتترك أثره أي كانت قيمة الربح السياسي الذي سيكون...

انتفاضة أكتوبر نصر لن يزول!

ملاحظة: كم تمنحك اطلالة الفنان الثوري مارسيل خليفة طاقة فرح وهو يصدح وسط المنتفضين في طرابلس، صيدا، صور، والنبطية...ومعه صرخة أحد قادة جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية، التي حاول بعضهم طمسها...لبنان ينتفض حقاً!

تنويه خاص: صمت الفصائل على ممارسات إرهاب سلطتي عباس وحماس هو عار سياسي يسقط عنهم كل أكاذيب البحث عن حرية شعب...كلكم كاذبون وجبناء تلك الحقيقة التي تطقها والد أحد المختطفين في غزة!

## 36 ساعة لبوتين... مكاسب استراتيجية دون "حروب"!

كتب حسن عصفور/ كان من أفلام الخيال السينمائي، أن يرى الإنسان رئيسا روسيا في منطقة الخليج، وتحديدا في المملكة السعودية ودولة الإمارات، يستقبل كما اساطير القرون القديمة، حفاوة لم يحظ بها يوما زعيما من قبله، بما فيهم الأكثر قربا من الناحية الاستراتيجية للبلدين الخليجين، مظاهر احتفالية تكشف أن هناك ما هو أكثر من "تقليد عربي" ترحابا بضيف.

مظاهر تعلن "ولادة مرحلة سياسية" جديدة، لم تقتصر عند مراسم استقبال رسمية، بل تجاوزتها كثيرا لمأسسة روابط في مجالات كانت شبه محرمة، بل أن العلاقة بينها وروسيا في نظر الغرب وخاصة أمريكا، بـ "علاقة غير مشروعة".

زيارة 36 ساعة للرئيس بوتين الى السعودية والإمارات فتحت باب "عهد جديد"، اقتصادي عبر اتفاقات وتعاون في مختلف المجالات، بما فيها قطاعي الطاقة النووية والفضاء، رحلة الـ 36 ساعة يمكن اعتبارها نقلة تاريخية في علاقات بلدين عربيين مع روسيا "البوتينية".

لعل الرسالة الأبرز، ليس لأمريكا والغرب الأوروبي بل للجارة إيران، رسالة سياسية لا تحتاج ترجمة أو تفصيلا، بأن قواعد العمل السياسي بعد الرحلة البوتينية للرياض وأبو ظبي تغيرت، وقد يكون تغيرا جذريا، فالمصالح الروسية باتت ثابتا في المنطقة، وهي مصالح فاقت ما يسمح التفاوضي عن أي تهديد لها.

الرد السعودي – الإماراتي على الاستخفاف الأمريكي جاء دون بيانات أو بلاغ رقم 1، بل من خلال مظاهر ترحيب لا سابق لها لزعيم، واتفاقيات بمليارات الدولارات، وتعاون في مختلف المجالات، وبعضها مفتوحا على الجانب العسكري، صفقة دون ضجيج للسياسة الأمريكية، حصد نتائجها دون تأخير الرئيس الروسي.

وجاءت "الغزوة التركية"، بعد أن مهد لها قرار ترامب بالخروج من منطقة شمال شرق سوريا، دون توافق أو اتفاق، لنتفتح الباب واسعا أمام روسيا لنتحكم في "قواعد العمل" في تلك المنطقة، وربحت سوريا ما كان يحتاج زمنا وتضحيات، لاستعادة سيطرتها على منطقة بدأت وكأنها "تمردت"، وخرجت عن

نطاق السيطرة الترابية لسوريا، برعاية أمريكية، وخلال ساعات لا أكثر كان العلمين السوري والروسي يرفرفان فوق تلك المناطق.

روسيا، وعبر هروب أمريكي وتورط أردو غاني حققت ما لم تتمكن من تحقيقه خلال سنوات، منذ أن وصلت قواتها لمواجهة قوى الإرهاب في سوريا وقطع الطريق على مؤامرة خطفها وتقسيمها، فقد أجبرت "الحركة الكردية" على الاستنجد بروسيا وسوريا بعد رفض وغطرسة، اتفاق يحمي سوريا ويضع بداية لعلاقة مختلفة مع أكرادها.

أردو غان، بعد غطرسة إعلامية لم تدرك ما سيكون من تطور كردي سريع، وجد ذاته أمام تحرك روسي ليس كما كان، لغة صارمة ودعوة للذهاب الى موسكو، لوضع حد واضح لتلك "الغزوة"، التي وصفتها روسيا بأنها "غير مقبولة"، التطورات السياسية اللاحقة للغزوة التركية، سترسم قواعد عمل جديدة، السيد الرئيسي فيها الحاكم الروسي، وقد تكون الحماقة العسكرية لأردو غان بداية النهاية لنظامه وحكمه، الذي جاء بترتيب أمريكي ضمن مشروع عام لخطف المنطقة وتقسيمها.

روسيا حققت "مكاسب تاريخية"، دون ضجيج ولم تترك "الهدايا السياسية" تمر مرورا عابرا، بل أرست أسس من العمل لـ "قواعد" جديدة، ما يفرض تحركا عربيا رسميا يأخذ ذلك بشكل جاد والتفاعل دون تباطؤ، وبلورة "رؤية شاملة" لمستقبل العلاقات في المنطقة وفقا للمتغير الكبير، وانتهاء عصر "الفتونة الأمريكية".

هل تدرك "الرسمية العربية"، أن القوى الإقليمية الفاعلة ليس بينها قوة عربية واحدة، وليس مسموحا لها لو انتظرت قرارا أمريكيا، أن أوان "التمرد الناعم" على حركة ارتعاش طال أمدها حماية للنظم ذاتها قبل حماية حق الشعوب في العيش بكرامة وكبرياء!

ملاحظة: كلام شخصية فتحاوية من جماعة الرئيس محمود عباس، بأن الانتخابات العامة لن تكون بالتوازي بل بالتتالي...برلمانية أولا وعلى ضوئها رئاسية...شكله تصريح مش ذكي ابدا...بدها حكي كثير يا أنت!

تنويه خاص: إسرائيل مشغولة جدا بقضية اعتقال فتاة في روسيا... اهتمام يفوق تهمة المخدرات، هيك اهتمام يثير استفزاز الفلسطيني، الذي لم يسمع يوما ان أي من مسؤوليه اهتز لاعتقال فلسطيني في بلد ما، ما لم يكن قريبا!

### **احجبوا كما تحبوا ولكن كونوا اقل بلاهة!**

كتب حسن عصفور/ في خطوة مفاجئة، أعلنت جهات نيابية في سلطة المقاطعة (الحكم المحدود) بالضفة قرارا بحجب 59 موقعا إعلاميا، ومع شطب المكرر ومنها "أمد للإعلام" يقل الرقم عن ذلك.

بداية، واقع الحجب على عدد من المواقع التي أوردها قرار سلطة المقاطعة، ممارس عمليا منذ ما يزيد على العامين، ولكنه يمارس بشكل "سري" بين مكتب المسمى نائب عام القديم والموظف الجديد في المنصب (وهو مثار جدل كل الوسط القضائي فشرعيته مشكوك بها تماما)، ويبدو أن الحظر السري لم يكن مريحا لرأس المقاطعة ومكتبه المصاب بحالة ارتعاش مما بدا يخرج من داخله، من معلومات تتركهم، ومع تصريحات رئيس الوزراء الجديد د. محمد اشتية، انه سيكون مع حرية التعبير ولن يقف امام حظر او حجب لمعلومة ورأي.

وسواء تمكن د. اشتية من تنفيذ وعده، ام أصابه عطب رئاسي، لكن الإشارة بذاتها قد أصابت فريق المقاطعة وجهازه "السري" بصداع لم يكن ضمن حساباتهم، وهو يعدون لطعنة سياسية جديدة ضد المشروع الوطني الفلسطيني، لذا قرروا ان "يشرعنوا الحجب بقرار قضائي" معتقدين انه السلاح القادر على تمرير لعبتهم السوداء، ما قبل تنفيذ مؤامتهم الانتخابية لجزء من بقايا الوطن، وتناسقها مع الخطة الأمريكية، لتكريس المشروع التهودي.

بعيدا عن وصف فعلتهم تلك، وما اثارته سريعا من رد فعل وما سيكون لاحقا، ليس محليا فحسب، كونها خطوة لا تستقيم ابدا مع روح الانفتاح العام، وخطوة لا تستقيم ابدا مع روح شعب لا زال يناضل من أجل حريته واستقلاله الوطني، فالأكثر غرابة ما أورده الموظف في حيثيات ذرائع رأس المقاطعة لقرار

الحجب، حيث غاب عنها كل ما يمكن اعتباره "سببا منطقيًا" يسمح لهم بـ"تبرير" فعلتهم.

تخيلوا تعبير التطاول على مقامات، ليكون أحد مسببات الحجب، دون ان نعرف ما هو تعريف "المقامات" في القانون، فهو تعبير لم تذكره يوما أي من الوثائق الرسمية الفلسطينية، وعليها كانت جزءا من ثقافة الأنظمة في القرون الوسطى مثلا، ولذا نسأل فريق "الذكاء السريع" في مقاطعة رام الله لوضع تعريف لهذا المصطلح، تحسبا للمستقبل، بعدم المساس بتلك "المقامات العليا"، وهل تقتصر على شخصيات محددة أم هم وافراد العائلة والأصدقاء والأحباب، فمن يمس مقاما قد يمس صديقا، أليس كذلك.

ربما تعبير "الأمن القومي" سيكون محل نقاش خاص، تبدأ بالبدئية، ما هو تعريف "الأمن القومي" في سلطة الحكم الذاتي وفقا للاتفاق القائم، بل وما هي حدود هذا الأمن ونطاقه، وما هي طبيعته، فتلك مسألة جوهرية تحتاج الى تحديد سياسي وقانوني من اجل المستقبل، لا أكثر.

ويبرز سؤال مرتبط بذلك، باعتبار ان "الأمن الخارجي" للسلطة المحلية (سلطة المقاطعة) من اختصاص دولة إسرائيل، فهل نعتبر ان "الأمن القومي" في القرار يشمل الأمن الإسرائيلي كذلك، وبالتالي أي مساس بها وبأمنها يمثل "تطاولا" غير مسموح به وتحت طائلة القانون (صحيح ما هو القانون).

السيد الرئيس محمود عباس، لست مهتما ابدا ان تتراجع عما فعلت، ولا أدعوك لذلك فواصل كما تحب واعتقد كما تريد الاعتقاد بأنك "القادر القوي"، ولن نلفت انتباهك ان كل قوتك تسقط امام أول حاجز لجيش الاحتلال، ولكن كيف تقبل حيثيات قرار الحجب المصابة بغباء فريد... كان أكثر قيمة وقدر لك ولمنصبك لو أن مسبباتك أقل بلاهة مما ذكرت!

فعلا الغباء موهبة...وأحيانا موهبة مركزة جدا!

ملاحظة: صحيح، شو أخبار فصائل التحالف العباسي بعد قرار الحجب، الا زالت ترى انها تقود شعبها للتحرر من الاحتلال أم تقوده لشيء آخر تماما...مع هيك مش مهم رأيكم، فمن لا قدرة له لا رأي له يا تابعي قفة!

تنويه خاص: ما حققته انتفاضة لبنان في 5 أيام يعتبر دربا من الخيال السياسي، ليس بما أعلنته حكومة فاقدة العمق الوطني، بل فيما كشفتته تلك الأيام من زيف كان منقبا بأشكال مختلفة... عاش لبنان شعبا و غضبا!

## **الاعتقال السياسي في "بقايا الوطن" جريمة والصمت عار!**

كتب حسن عصفور/ فضيحة سلطة المقاطعة بحجب عشرات المواقع الإخبارية، وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي، وجدت صداها بشكل واسع في الداخل الفلسطيني، وكذا في خارجه، وكان خبرا ملفتا في وسائل إعلام لم تهتم كثيرا لحركة الإرهاب الفكري – الإعلامي في بقايا الوطن، كون بعضها لا يهتم بجرائم المحتلين الإسرائيليين، فيهربون من كل ما يتعلق بالحريات، لكن "القرار الغبي"، فتح بابا ليس لمطاردة الغزاة بل لكشف عار بيد محلية.

وقد تبارت غالبية "الفصائل" برفض "القرار الغبي"، بلغة تتفاوت وفقا للتخندق "التحالف مع عباس أو حماس"، عدا بعض الملحقات في التيار الأول التي صممت تحسبا لغضب رأس المقاطعة فيترجم ذلك الى إجراء مباشر قد يكلفها حضورها.

لكن الوكسة السياسية جسدتها حركة فتح (م7) عندما تجاهلت كليا وجود قرار "إرهابي" ضد مواقع إعلامية أي كان موقفها السياسي، لكن المبدأ بذاته كان جريمة وما كان لحركة أسست الإعلام الفلسطيني المعاصر، من إعلام ثورة الى إعلام سلطة على طريق إعلام دولة أن تقف الى جانب إرهاب فكري، فقط لترضي فردا زائلا يوما ما، ولكن عار القمع سيبقى علامة من بين علامات عاره السياسي.

ومع حراك الرفض والإدانة لقرار الحجب، غابت كليا معها ذات الوقفة لرفض "الاعتقال السياسي"، من أجهزة سلطتي الأمر المفروض بقوة الاحتلال، في الضفة والقطاع، اعتقالات ترتفع وتيرتها مع أي بزوغ لحركة معاكسة للموقف العام لهذا السلطة أم تلك.

في قطاع غزة، تمارس سلطة حماس وأجهزتها الأمنية حركة إرهاب متلاحقة، مصابة بدوار من أي موقف لا يريح قيادتها، وتراه محفزا لحراك رافض لسلوكها العام، وخاصة في الشأن العام وما أوصلته بأهل القطاع فقرا وإنهاكا، بل واغتصابا للروح الإنسانية ذاتها بشعارات لم تعد لها قيمة سياسية، سوى ممارسة الخديعة الكبرى.

اعتقالات لا تتوقف، تجري أمام أعين فصائل تصرخ مع أي اعتقال في الضفة لكنها تنام نوم أهل الكهف تجاه "الإرهاب الحمساوي"، بل وتمارس شراكة معها وتقدم لها "آيات شكر" على موقفها، وتصل الى وصفها بـ "المقاومة"، وهو وصف يسقط سقوطا مباشرا مع كل حركة اعتقال فلسطيني على رأي وموقف، وزادت فضيحة تلك الفصائل بصمتها على بيان يشكل فضيحة كبرى، حول ما اسموه بالتحذير من خطر "التجنيد الإسرائيلي" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ليتيح لها اعتقال من تريد تحت بند "شبهة التعامل مع عدو".

وفي سلطة المقاطعة لم تتوقف يوما حركة الإرهاب ضد "معارض سياسي الرئيس عباس"، دون تمييز وبكل أشكال التهم، ومنها تهم قادمة من غرفة التنسيق الأمني، حملة لم تقف عند اعتقال فحسب، بل وصلت الى إرهاب آخر، قد يكون اشد خطرا بقطع رواتب آلاف من الموظفين (في جناحي بقايا الوطن). الاعتقال السياسي لم يتوقف من سلطتي حماس وعباس، ولكن الصمت عليه أو الحديث وفقا لمكان الممارسة، تمثل الظاهرة التي تستوجب التعرية واعتبارها شراكة في الجرم بدون "مبررات" من هذا وذاك.

من يرفض قمع حرية الكلمة عليه أن يرفض قمع حرية الانسان، أي كانت هويته السياسية، ودون ذلك تكون مواقف خادعة ومضللة، ولا أثر لها عند شعب يعلم يقينا "الحق السياسي من الدجل السياسي".

ملاحظة: مستنسخ فلسطيني لشعار أيقونة الانتفاضة اللبنانية،

#كلن\_يعني\_كلن\_عباس\_حماس\_أولهن...الإبداع الثوري بلا حدود ولا هوية...النصر للثورات مهما طال الزمن!



تنويه خاص: "اتفاق سوتشي" الروسي التركي أزال كثيرا من غطرسة أردوغان، ويفتح الباب لحصار الغزوة التركية بشكل سياسي... ما تبقى من ثغرات يمكن حصارها... سوريا تنتصر والغزاة يندحرون!

## الغزوة التركية... بين "جعجة" و"أكاذيب"!

كتب حسن عصفور/ من باب السخرية السياسية، التي باتت سيدة "مواقف البعض"، قال رجب طيب أردوغان رئيس تركيا، بأن الجامعة العربية تناقض نفسها بعد أن طردت سوريا من عضويتها 2011، ودفاعها عنها 2019، موقف تجاهل أن الرئيس التركي وحليفه القطري، كانا رأس حربة لتنفيذ المشروع الأمريكي التأمري التقسيمي لسوريا، وتحريض لطردها من الجامعة، بتواطؤ دول عربية، أدركت لاحقا ان ما قامت به كان جزءا من مؤامرة كشفت كل مراميها بعد أن شاركت في تخريب صريح ليس لسوريا بل وللمنطقة.

سخرية أردوغان، كان لها أن تدفع مسؤولي الجامعة العربية، وضمن متابعة قراراتها الأخيرة حول العدوان على أرض سوريا، بأن تسارع في تنفيذ "التهديد" الذي أعلنته بفرض عقوبات اقتصادية، كونها السلاح الأهم لو حقا يراد عقاب الغازي على فعلته، كون الاقتصاد يمثل الثوب الذي من خلاله تسلل أردوغان، للهيمنة على شعبه، وفرض نظام بولييسي غير مسبوق، وسجونته تضم مئات آلاف من معارضيه، الى جانب أوسع حركة اضطهاد لأكراد تركيا.

الكلام العربي، وكى لا يضاف الى سوابقه من كلام، ويصبح "جعجة" لا تؤدي سوى مطلقها، بات فرضا أن تسارع بتنفيذ استخدام الاقتصاد ردا على التطاول التركي على المنظومة الرسمية العربية، وليس فقط الغزوة على سوريا، ودون ان تقوم بذلك سيتطاول أكثر فأكثر.

لنقف امام إمكانية وضع تركيا على قائمة المقاطعة لمجمل بضائعها، وسحب الاستثمارات بالممكن، ووقف أي تبادل تجاري معها، ماذا ستكون نتيجة خسارة ما يقارب 240 مليار دولار قيمة تلك التبادلات بين تركيا والدول العربية، ولتستثنى منها بعض مليارات قطرية ثمنا لحمايتها الخاصة.

وقف حركة السياحة العربية الى البلد الغازي وتحويله الى مصر ودول عربية كتونس ولبنان والمغرب، وفتح الباب لزيارة سوريا، التي كانت "محجا" لمواطني دول عربية لا تزال مرتعشة من كسر الحظر الكامل عن العلاقات مع الشقيقة، قرارات هي دون غيرها يمكنها أن تلقن الحالم بقيادة العالم الإسلامي، كما أعلن مرارا بأنه الأحق بها، شخصا وبلدا، ويبحث إعادة زمن السلطنة العثمانية، دون ان يتذكر أن كارثة العرب وبلاد المسلمين كانت ردة حضارية عمرها 500 عام، وان اول مستوطنة يهودية فوق أرض فلسطين في عهد عبدالحميد عام 1881 – 1882 في صنف.

من المسائل التي لا تزال راسخة في العقل السياسي، خلال حملة الرئيس كلينتون الأولى ضد بوش الأب الذي كان يعتقد انه فوزه سيكون كاسحا امام شاب لا خبرة له، قوله ردا على كيفية حل مشكلة المجتمع، "أنه الاقتصاد يا غبي!"، عبارة كثفت تماما السلاح الذي يجب ان يكون في مواجهة شعبية طاغية لرئيس أمريكي خرج "منتصرا" من حرب الخليج عام 1991 ضد العراق و "تحرير الكويت".

لتبدأ حرب الاقتصاد ضد العدوان وعقلية الهيمنة المعشعشة في الفعل الأردوغاني، فهي وحدها سبل الرد والردع، وغير ذلك كل بيانات الصراخ النارية والوعد والوعيد لا قيمة لها، خاصة والتجارب الماضية مؤشر غير إيجابي، ليكن قرار تنفيذ عقاب تركيا بسرعة قرار "عقاب سوريا وحصارها الشامل" عام 2011، عندها سيرى الرئيس التركي انه أصبح لبلدان العرب "صوتا وسوطا"!

ملاحظة: بيان حماس لدعم الغزوة التركية وتبريره يحمل خدعة سياسية تمثل عارا على فصيل فلسطيني، بالكذب أن ما كان لمواجهة الوجود الإسرائيلي... السقوط الأخلاقي بلا قاع!

تنويه خاص: الحفاوة السياسية السعودية بزيارة الرئيس الروسي بوتين تكسر كثيرا من جدر الهيمنة الأمريكية. اقتصاديا وسياسيا وفي الطريق عسكريا، ومن شاهد أبو ظبي تتزين بالعلم الروسي يدرك ان هناك ما سيكون تأثيرا مختلفا!

## قبول "أموال المقاصة"...صحة سياسية ام خدمة انتخابية!

كتب حسن عصفور/ التراجع عن الخطأ فضيلة، فما بالك عن خطيئة تجاوزت كل أشكال المنطق، يوم أن قرر محمود عباس رئيس سلطة الحكم المحدود، في خطوة استعراضية، رفض استلام أموال المقاصة منقوصة من رواتب الأسرى والشهداء، تراجع قد يكون "محمودا" للموظفين، لأن القرار شكل "عقابا للشعب الفلسطيني" وليس لدولة الكيان.

ولكن، توقيت التراجع، وشكله يستحق الاهتمام، فقبل أيام وخلال خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2019، أعلن عباس انه لن يستلم تلك الأموال منقوصة دولارا واحدا، وزاد "بطولة سياسية" أمام المجتمع الدولي، بأن نجوع ولا نستلم رواتب الشهداء والأسرى، رغم علم المستمعين، بأن الجوع من نصيب غالبية أهل فلسطين وليس جميعهم، حيث فئة تعيش بـ"جدر الثراء" غير معلوم المصدر.

السؤال الأساسي، هو لماذا هذا التراجع "غير المنظم"، والذي جاء بلا أي توضيح على الاطلاق، كأنه شرط إسرائيلي، بأن تستلم المال دون أن تبرر لما وكيف وما حدث، كي يتم ذلك.

قياسا بتطورات المشهد العام، يبرز ان المتغير الأبرز الذي قد يكون حاسما في التراجع "غير المنظم" لرئيس السلطة عباس وفريقه السياسي، هو دعوته لإجراء انتخابات برلمانية (منقوصة الرئاسية)، ما سيفرض عليه وفصيله مراجعة لحسابات العلاقة بينهم والمواطن الفلسطيني.

كيف لهم أن يحققوا نتائج مميزة في ظل حركة تجويع أصابت موظفي السلطة، ومطاردة بنكية نتاج قرار "لم يترك اثرا على دولة الكيان"، ولذا أي انتخابات في ظل هذا الواقع ستكون نتائجها كارثية، حتى في غياب حركة حماس وتحالفها، خاصة الأقرب لها الجهاد، فإما سيكون عزوفا شاملا عن المشاركة، ما يمثل رسالة سياسية بأن السلطة وفصيلها المركزي فتح (م7) في عزلة شعبية، يترجم فشلا وخسارة، أو أن يتم التصويت لأي طرف ليس من تحالف السلطة وفتح، وهو أيضا فضيحة كبرى.

بالتأكيد، لا يمكن اعتبار تراجع فتح وسلطتها عن قرار استلام أموال المقاصة، صحوة سياسية وطنية، وتراجع عن خطيئة، بعد أن كشف الشيخ، ان اللجان الاقتصادية المشتركة ستعود للعمل بين الطرفين، وهو بذلك يعلن "رسميا" وقف قرار "وقف التعامل مع إسرائيل"، وتخلي كلي عن مجمل القرارات التي تم الموافقة عليها في الأطر الرسمية والحكومة ومركزية فتح.

قرار التراجع عن استلام "أموال المقاصة" منقوصة دولارا، هو مؤشر على عودة "الشراكة" بين سلطة رام الله ودولة الكيان ترتيبا للانتخابات التي يريد عباس لغاية في نفس أمريكا وتل ابيب، تعزيزا للانقسامية السياسية، تمهيدا لتنفيذ متبقيات "صفقة ترامب".

عباس يدرك تماما، ان لا انتخابات دون موافقة إسرائيل، الأمن والساسة، ولذا فلو أصر على تلك المسألة عليه ان يدفع الثمن – المقابل، ليس فقط باستلام المال وفقا للشروط الإسرائيلية، بل العودة لحركة التعاون الشامل بين الطرفين، وليس فقط التنسيق الأمني، كرسالة سياسية للعالم، ان تل ابيب لا تحاصر السلطة، ولا تبحث عن انهيارها كما يكذب بعضهم بكل اللغات.

قرار التراجع المهرول، خطيئة تساوي قرار رفض استلام أموال المقاصة، فكلاهما لخدمة هدف غير وطني، تلك هي القضية ولا غير!

ملاحظة وتنويه: كان الأصل أن نبارك لحركة الجهاد عناصر وقيادة، بذكرى انطلاقتها الـ 32، لكن أحدهم اسمه محمد الهندي، فعل فعلا معيبا وطنيا وأخلاقيا، أصاب الحركة بتشويه لا تستحقه، بأن قدم براءة كاملة لأمريكا وإسرائيل وقطر وحماس وعباس من جريمة الانقسام، ووضعها على "اتفاق أوسلو"...دكتور هندي ليس عيبا ابدا أن تتعلم القراءة السياسية متأخرا، بدلا من ممارستك الكذب السياسي.

تحية لوطني تلك الحركة التي تركت بصمة خاصة، لن تلوثها أصوات شاذة!

## انتخابات 2020 استكمال لـ "مؤامرة" انتخابات 2006!

كتب حسن عصفور/ في ظل الفضائح السياسية المتلاحقة للواقع الفلسطيني، من قبل سلطتي جناحي "بقايا الوطن"، تحضر حركة "الغوغائية" خيارا بديلا لفرض نماذج تتوافق وكل مهما حسب ما يرى خدمة لـ "تعزير" سلطته، بعيدا عن المصلحة الوطنية العليا، رغم انها تستخدم "نقبا" لتمير "الرذيلة السياسية".

في شمال بقايا الوطن، تصر حركة فتح (م7) ورئيسها محمود عباس على الماضي قدما بإنتاج "كارثة سياسية" مضافة لما خلّفته عام 2006، عندما رشح رئيسها لأوامر أمريكية – إسرائيلية وسمسرة قطرية لفرض انتخابات، كان المسرح معدا لفوز حماس كمقدمة لما سيكون لاحقا، من مؤامرة الانقسام تمهيدا لكسر ظهر المشروع الوطني وفتح الباب لتمير المشروع التهويدي.

بذات الذرائع الكاذبة – الخادعة، تعيد فتح مبرراتها لتمير "انتخابات" هي الأكثر خطورة على مشروعنا الوطني، كونها ستمنح "التقاسم الجغرافي – السياسي" بعدا "ديموقراطيا"، يفتح الطريق واسعا لاستكمال إعلان "دولة اليهود" على جزء كبير من الضفة، وفرض سيادتها الأمنية على الأرض الفلسطينية كاملة.

تبريرات عباس وتحالفه، هي عملية "استنساخ حديث" لما كانت عام 2006، وعمليا ستكون الانتخابات الجديدة بوابة لاستكمال أهداف مؤامرة 2006، لفصل جناحي "بقايا الوطن" كل في "معزله السياسي" الخاص، انسجاما مع الصفقة الأمريكية.

في ظل استمرار المرحلة الانتقالية وضمن الشرط الإسرائيلي المركزي، ان تكون انتخابات لـ "سلطة" وليس لدولة، ومع رفض حركة حماس تلك الانتخابات، سيؤدي الى عدم اجرائها في قطاع غزة، وستقتصر على مدن الضفة والقدس (ضمن مقاس متفق عليه مع دولة الكيان)، بحيث لن يتم فتح مقار انتخابية في البلدة القديمة، وستكون كل المقار الانتخابية في ضواحي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، شرطا لتأكيد قرار الضم والتهويد.

ماذا سيكون موقف فتح وتحالفها مع غياب الانتخابات في القطاع، هل تستكمل بدونه، وحينها هل يمكن اعتبارها انتخابات شرعية، يمكن أن تصادق عليها اللجنة العليا، أم سيتم الطعن بها قانونيا قبل الطعن السياسي، ما سيحمل معها شبة فساد لا يمكن الاعتراف بها.

وافترضنا أن لجنة الانتخابات تجاوبت مع "رغبة" تيار فتح واعتبرتها "شرعية"، كيف سيكون التمثيل الغزي حينها، هل سيتم ترك أماكنهم شاغرة، واعتبار أن الأغلبية العددية حاضرة من ممثلي "الضفة والقدس"، أو أن يتم التوافق على اعتبار أهل القطاع تحت عملية "خطف" قاهرة تستوجب التفكير في سد الفراغ عبر "توافق فصائل التحالف الفتحاوي" وفقا للنسب التي أقرتها نتائج الانتخابات.

تلك الخطوة، تتطلب أولا صياغة قانون جديد، يسمح بالانتخابات لجزء من بقايا الوطن في ظل ظرف قاهر (خطف غزة)، وهذا يفرض تعديلات جوهرية على قانون الانتخابات، والذي يتطلب مصادقة من جهة ما، تتحمل "المسؤولية الشرعية"، وفي غياب التشريعي المنحل، سيلجأ "تحالف فتح الفصائلي" الى استخدام المجلس المركزي كمطية لتمرير كل مبيقاته القانونية.

ومن هنا تبدأ خطورة سياسية أشد وقعا بأن يزوج المركزي لتشريع التآمر الجديد، ما يفتح باب الشك العام بتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، يمنح الحق لكل خصومها بتجريدها من التمثيل الذي كان ثمنه تضحيات شعب منذ العام 1964 وحتى تاريخه.

إصرار البعض على اجراء انتخابات بأي ثمن كان، ليس سوى استمرارا لمؤامرة تدمير المشروع الوطني وأدواته التمثيلية، وما بعد انتخابات 2020 لن يكون كما قبله.

حماس، واقعيا، ستكون أكثر الأطراف فرحا بانتخابات عباس القادمة بعد أمريكا وإسرائيل، وربما قبلهما، لأنها ستفتح لها باب السيطرة المطلقة على قطاع غزة ضمن "نظام خاص"، تفرضه على القطاع بالقوة القهرية، وتكمل حلمها الذي توقف بعد فوزها "المصنوع" في انتخابات 2006.

انتخابات 2020 هي قاطرة لقبر المشروع الوطني ولتمرير المشروع التهويدي،  
ضمن شروطها الراهنة!

هل تنتفض بعض القوى، التي رضخت تحت تأثير المصالح المالية وغيرها،  
للتيار العباسي لتمرير الأخطر وطنيا.

انتخابات 2020 ضمن شروط استمرار الاحتلال هي تجسيد كامل لـ "مؤامرة  
القرن" على قضية فلسطين!

ملاحظة: من طرائف محمود عباس قوله انه لم يسمع فلسطيني واحد محتج على  
خضم الرواتب... شكله الشعب الفلسطيني تبخر أم انه كان في غفوة أهل الكهف،  
صرخات الجوع وصلت جزر الواق واق يا أنت!

تنويه خاص: لماذا غاب صوت حزب الشعب حول "أموال المقاصة" لا سلبا ولا  
إيجابا، معقول كلها دراسة لحيثيات القرار "المعقد جدا"، ام هناك حسابات أخرى  
تفرض صمتا مطبقا، الصمت موافقة للعلم!

### **انتخابات "التتالي" الفلسطينية... الرئاسية أولا!**

كتب حسن عصفور/ يبدو أن تحالف فتح (م7) حسم أمره النهائي بالذهاب الى  
"انتخابات" جزئية، دون أي حسابات لما سيكون في اليوم التالي من ابعاد ستفتح  
أبواب "جهنم السياسي" حقا على القضية الوطنية وعليهم كذلك.

تحالف فتح، يحاول بكل السبل تسويق بضاعة عفنة تحت شعارات "مغرية"،  
حيث يتوق الفلسطيني الى ممارسة حقه في الاختيار لمن يكون حاكما له، وسلطة  
يختارها، بعيدا عن طبيعتها، مع شوق الى أن يكون القادم ليس مثيلا لما كان،  
الذي جلب كل أشكال المصائب الوطنية والاجتماعية، وقد تصبح تلك "الرغبة  
الفردية" قوة دفع لعدم التفكير فيما سيكون تاليا، وما أثرها على البعد الوطني  
العام.

ولأن التفكير الصواب فقد ظله، مع تحالف مسير بقوة "المصالح الفئوية"، لم يتمكن بعد من تحديد ماذا يريد حقا، فكانت البداية بإعلان انتخابات برلمانية دون تحديد لمن ستكون (دولة ام سلطة)، والفرق كبير جدا بينهما، حيث انتخابات الدولة هي مرحلة صراع شامل مع العدو المحتل، وطلاق بلا رجعة لعلاقة لم تعد مقبولة وطنيا، فيما انتخابات السلطة هي تحليل لـ "علاقة غير مشروعة" بين محتلين وأدوات محلية لخدمة سلطات المحتلين.

ومن انتخابات برلمانية الى انتخابات رئاسية، لكنها مشروطة بأن تكون بعد البرلمانية، أي انها قررت (الحقيقة القرار لشخص واحد أحد)، ان تكون انتخابات متتالية وليست متوازية متزامنة، بين الرئاسية والبرلمانية، وهو ما يكشف ان هناك مخطط ما يرسم لتنفيذه.

التحالف الفتاوي، لم يقدم ما هي المسببات التي تدفعه لذلك الخيار، بل لم يقدم أي رؤية حول تراجع الجوهر من انتخابات الانعتاق من الاحتلال الى انتخابات استمرار التبعية مع الاحتلال، بما يخالف كل قرارات الشرعية الفلسطينية، بل والشرعية الدولية، التي تؤكد على دولة فلسطين وليس سلطة فلسطينية تابعة أو تآمر بأمر محتليها.

وافترضنا، ان ما تقدم به "التحالف الفتاوي" من تصور لإجراء انتخابات متتالية هدفها ليس مرتبا بمشاريع "غير وطنية"، لماذا لا نفكر بطريقة أخرى، ما دامت لا تريد خيار الانتخابات المتوازية، فلنكن الانتخابات الرئاسية أولا، خاصة وأن موقع الرئيس بذاته يحمل "رمزية وطنية"، بل ويكمن أن تبقى دون تحديد رئيس ماذا، لتترك ضمن تصور انتخابات رئاسية وفق القانون الذي لم يعد واضحا، ولو أصر ذلك التحالف على أن تكون للسلطة دون الدولة، ليكن لهم ما يريدون.

انتخابات الرئيس أولا، سيكون تجديد لشرعية مضى عليها ما يقارب من 15 عاما منذ انتخابات يناير 2005، وقبل ذلك، تكون مخاطر السياسية اقل تأثيرا على المشروع الوطني، ولن تقود الى تكريس تقسيم وتقاسم، وستضع كل رافضي الانتخابات البرلمانية في موقف حرج، حيث أن انتخابات الرئيس تبقى محدودة الأثر السلبي، رغم ما بها من هروب على "قرار الشرعية الوطنية".



انتخاب "الرئيس أولاً" سيجبر كل القوى على التعامل الإيجابي مع ذلك الخيار، في قطاع غزة والضفة والقدس، وهو ما يمثل "حماية نسبية" من مخاطر الانتخابات البرلمانية في ظل عدم "توافق وطني"، خاصة حماس وتحالفها في القطاع، ما قد يؤدي الى عدم اجرائها، والذي سيقود حتما الى تقسيم وفصل جديد.

دون البحث عن ذرائع لهذا او ذلك، لو ان الهدف البحث في تجديد "الشرعيات"، للسلطة وليس للدولة، فالبحث عن الخيار الأقل ضررا وطنيا يصبح هو الخيار الأمثل، وهنا يحدد بانتخابات رئاسية، تمنح الرئيس صلاحيات لا تستطيع أي جهة ما التشكيك بها أو الطعن عليها، ومنها يتم دراسة الانتخابات التالية، بل والخطوات التالية.

لو كان الهدف وفق المعن "تجديد الشرعيات" فلا تختاروا أكثرها سوادا وسوءا وطنيا.

ملاحظة: تصريح الرئيس الأمريكي عن "حزب العمال الكردستاني"، بانه أكثر خطرا من "داعش"، هو جائزة ترضية لحاكم أنقرة ليمارس الإرهاب ضد الأكراد الأتراك قبل غيرهم...موقف يؤكد كم أنه جاهل بالتاريخ!

تنويه خاص: الحديث عن ان محمود عباس هو مرشح فتح الوحيد، مصادرة لحق "المؤسسة" ممارسة الاختيار الحر ضمن طريقة معلومة...الارهاب الفكري بات مبدأ للفريق الخاطف للشرعية الوطنية!

### **"انتفاضة مشبوهة" تحقق إنجازات "غير مسبوقه"؟!**

كتب حسن عصفور/ من باب المفارقة أن تتصدر إيران وأدواتها، البلد الذي تحرم فيه المظاهرات كليا "ربما بأمر إلهي (سوى من يهتف للروح القدس)، تتصدر فعل الردح السياسي للحركة الانتفاضية الشعبية غير المسبوقة في لبنان، والفعل الانتفاضي المتجدد في العراق، وتفتح كل أبوابها وخزائنها لو حدث ململة صوتية في أي بلد على غير وفاق معها، او لفئة تدين لها بالولاء المقدس، ووقفت

متفرجة على تطهير عرقي وغزو تركي لحليفتها سوريا ارتباطا بمصالح إقليمية" بعيدا عن "المبادئ"، صمت يكشف أن وجودها في سوريا لتقاسم المصالح وليس دفاعا عن بلد من خطر سياسي.

في لبنان، الذي جسد أحد أبرز ظاهرة انتفاضية في تاريخه المعاصر، يقف "تحالف إيران السياسي" في لبنان بشراكة نصر الله وعون، موقفا غريبا، بل وشاذا من هذه الظاهرة، التي لم تكن ضمن حسابات المسار التقليدي الذي تحكم في بلد نخره الفساد والطائفية، نقلته من نموذج "مضيء" الى حالة ظلامية، اصابت أهلها بفقر لم يعد الصبر عليه ممكنا.

انتفاضة لبنان، انطلقت عبر حركة عفوية، تعاملت معها "أجهزة التحالف الحاكم" بسخرية واستهتار خلال الساعات الأولى، وكعادة الفاشلين، رأت ان الحل الأمني كفيل بذلك، فتحت عليها "باب جهنم"، لتفجر واحدة من "ثورات الغضب – الجوع"، التي ستكتب اسمها الى جانب انتفاضات الحرية في التاريخ الإنساني.

وبعد أن بدأت قوى التحالف الحاكم "تيار نصر الله وعون والحريري"، ان المسألة ليست مزحة سياسية ستنتهي بمزحة سياسية مضادة، أجبر ذلك التحالف خلال 48 ساعة على فتح "سحر الحلول" ليتقدم برزمة من الإصلاحات التي يمكن اعتبارها "تاريخية" ما قبل انتفاضة 17 أكتوبر، بل ربما حلم يقظة لا أكثر، لكن منفذها سيكونون هم ذاتهم المتهمين بكل أشكال التهم، والذين طالب المنتفضين رحليهم بالشعار الذي بات أيقونة تضاف لأيقونات من سبقهم (#كلن\_يعني\_كلن) (ارحل يعني ارحل)، مع ابداعات لا تتوقف.

"حزمة إصلاحات" تاريخية، تغزل بها أركان "العهد الحالي"، واعتبروها معجزة لم تتحقق سوى بحراك المنتفضين، الذين طالبوا، وبحق كامل، أن تأت أدوات تنفيذية لتلك الإصلاحات غير متورطة، أدوات تتمكن من المسار بلا أي "شبهات وتهم" تحيط بها، وهنا كشف أركان تحالف العهد القائم حقيقة الموقف من "الإصلاحات" الذين تسابقوا بالادعاء انهم طالبوا بها منذ سنوات لكنهم لم يتمكنوا من فرضها (رغم انهم أغلبية الحكم والحكومة والبرلمان)، لم يكن حائلا بينهم سوى "شراكتهم في الفساد العام"، لذا كان التخليص المكثف للمنتفضين، كلن يعني كلن.

وبنغمة متناسقة خرج أركان العهد، لمحاولة "تشويه الحركة الشعبية"، وبذات اللغة تقريبا، انها بدأت "نقية" وانتهت "مشبوهة"، لأنها طالبت فقط بأداة إصلاح لحزمة الإصلاحات، كان يمكن أن تهدأ الانتفاضة، لو انهم قرروا استقالة الحكومة في حينه، وتشكيل حكومة مهنية مصغرة لفترة محددة، تمهد لانتخابات جديدة، وتعلن تشكيل لجنة لصياغة قانون انتخابي جديد، خارج الطائفية السياسية، حتى انتخاب برلمان "غير طائفي" يشرعن دستورا علمانيا بلا حصص لحارات سكنية طائفية، يمنع اغلاق مناطق على طائفة ويعود السكن حق وحر.

الاتهامات المتناسقة، وغالبها ساذج، للحركة الشعبية لم تنل منها بل نالت كثيرا ممن حاول التذكي باتهامها، وزادتها قوة واتساعا مقابل انحسارا لمن حاول اتهامها، فاستبدل راية الوطن التي حملها ملايين الغاضبين براية فصيل حملها آلاف المغيبين.

لبنان ينتفض، ليس شبهة بل حقا، ومن يراه غير ذلك ليعيد سماع ما قال بداية الكلام عن معجزاتها، لكنها لن تنفذ فهي طريق انهاء ما لا يجب أن ينتهي "الطائفية السياسية".

ويبدو أن ذات التهم تلاحق الغضب الشعبي العراقي، مع وجود ناطق رسمي لاتهام الغاضبين ليس كما لبنان، تمثل في السلطة الإيرانية، وتلك أبرز الظواهر، ان تصبح دولة ناطقة رسمية عن دولة أخرى، لتتهم الغاضبين بأنهم أدوات لتنفيذ "مؤامرة أمريكية إسرائيلية سعودية"، دون أن يحددوا لماذا هذه "المؤامرة الكبرى" وضد من، بل ومن هم الغاضبين أساسا.

الساسة العراقيون، أيضا ومن تحالف تسانده إيران، أعلنوا حزمة إصلاحية قالوا انها تاريخية، ونتاج الحراك الغاضب، وفتح تحقيقات في أكبر حركة فساد مرت على تاريخ العراق، وبحث في تعديل دستور وتصويب قانون انتخابي اقل طائفية، والأبرز أن غالبية الغضب وأكثره "حدة وعنفا" في المحافظات حيث غالبية أهلها من الطائفة الشيعية، لكنها عروبية الانتماء وليست فارسية الهوى.

والأشد غرابة، ان أمريكا المتهمه، كانت الشريك الأبرز في تحالف مع إيران لتدمير العراق وإعادة رسمه على قاعدة الطائفة وليس الحق...التحالف الأمريكي

– الإيراني صاغ دستور ظلامي للعراق، أصبح كسره ووضع حد لفساد عهده  
مؤامرة ...

نعم، ما يحدث في لبنان والعراق "مؤامرة شعبية" فرضت إصلاحات  
تاريخية... ولمزيد منها لتكن "مؤامرات مثيلة" أكثر واشد اتساعا...

سقط القناع ولن يعود...!

ملاحظة: أثارت تغريدة د. موسى أبو مرزوق، أول رئيس لحركة حماس حول  
رفضه للقمع ضجة سلبية من فلسطينيين وخاصة أهل قطاع غزة، للأسف كان  
لها أن تكون قوة دفع في مواجهة إرهاب حماس وقمعها وليس للنيل منها!

تنويه خاص: د. اشتية أعلن لا أحد فوق القانون، مختزل نموذجي للمحاسبة،  
الخوف ان ينتهي بمصائب أكثر، بعد تجربة الحريات التي زادت  
ظلاما... فنصيحة يا دكتور بلاش تصريحات تستفزهم وتعاقب الناس أكثر!

### "إنسانية أمريكا" مع حماس!

كتب حسن عصفور/ نشرت وسائل إعلام عبرية تقارير خاصة عن تطور  
العلاقة بين حكومة الكيان الإسرائيلي وحركة حماس في قطاع غزة، تقارير  
فرضت ذاتها كخبر هام عالميا، خاصة بعد أن تداولته أحد أهم الوكالات  
الأمريكية الإخبارية.

مضمون التقارير، كشفت عن علاقة تنمو بن سلطات جيش الاحتلال، من خلال  
منسق أعماله في الأراضي المحتلة، وقيادة حماس في قطاع غزة حول مشاريع  
"تنموية"، ومساعدات متنوعة، بالتعاون مع قطر وسفيرها محمد العمادي، وليس  
فقط ما يتعلق بتفاهات التهدة" وموقف أمن حماس منها، كما نشرت تقرير  
خاص حول دور رئيس المكتب السياسي للحركة في قطاع غزة، ربما هو الأول  
– الأهم عبريا الذي يتحدث عن يحي السنوار ودوره المركزي.

تجاهل حماس الرد على تلك التقارير، وهي التي لا تترك ما يصيبها أو يمسه  
يمر مروراً عابراً، يؤكد ان جوهر ما تم نشره عبريا وأمريكا، حقيقة أو غالبه

كذلك، ولذا الصمت ليس سوى تأكيد بأن هناك تطور جديد في "قناة التواصل" بين دولة الكيان وحماس.

ومع تطور حركة "التنسيق الأمني – الإنساني" بين حماس وإسرائيل، جاء حديث خليل الحية، نائب رئيس الحركة في قطاع غزة، عن "المشفى الأمريكي"، ليكشف جانبا آخر حول تلك العلاقة وتطورها الى بعد جديد نحو "الدخول الأمريكي" على باب التطور الإنساني من بوابة "ثمار النصر"، الذي حققته مسيرات كسر الحصار، أي ثمرة من "ثمار التفاهات الأمنية"، التي تمت برعاية قطرية.

من حق الحية وحماس، ان تصف كل ما يحدث في قطاع غزة، ثمارا من ثمار النصر، وأن دولتي الكيان وأمريكا، يقدمان لقطاع غزة المساعدات مكرهين، ولا خيار لهما بغير ذلك، لأن الرد سيكون جاهزا جدا.

ولكن، قول الحية أن المشفى الأمريكي ليس له بعد سياسي، وانه مقدم من "جمعية خيرية" وليس هدية من "حكومة الولايات المتحدة"، كما يكتب قديما مع بعض "مساعدات الأونروا"، فتلك مسالة بحاجة الى مراجعة وتدقيق.

التصريح محاول بائسة ويائسة لتبرير "الهدية الأمريكية المسمومة"، بأنها "غير حكومية"، وهو قبل غيره يعلم ان لا مساعدات "خيرية" من واشنطن دون موافقة الحكومة، ويجب أن تعلم عن كل ما يقدم لأي مؤسسة اجنبية أو منطقة خارج أمريكا، بل انها يجب ان تتقدم بكشف حساب شامل عن عملها، والحكومة الأمريكية لها الحق، وفق القانون، رفض تقديم تلك الخدمات او إقرارها وفقا لمصلحتها العليا، التي هي جزء من الأمن القومي الأمريكي، أي لا يوجد "أعمال خيرية بنوايا حسنة" في أمريكا.

ولكن المفاجأة الأهم، أن المشفى ليس عملا "خيريا" فحسب: بل هو جزء من منظومة العمل الأمني الاستخباري الأمريكي، حيث نشرت وسائل اعلام عبرية وأمريكية، انه كان يقدم "الخدمات الطبية – العلاجية" لخلايا جبهة النصرة الإرهابية في الجليل والجولان.

هو "مشفى أمني" متنقل، وليس "مشفى إنساني خيري"، تلك مسألة، ولكن هل تجاهل الحية، ان أمريكا أوقفت كل المساعدات الرسمية و"الخيرية" الى فلسطيني الضفة الغربية والقدس، بما فيها نشاطات مؤسستها "الخيرية" الأهم، ذات النشاط الأمني الكبير، المعروفة باسم "يو أس أيد"، وأبقت فقط على مساعدات أجهزة أمن السلطة.

أمريكا لا تقدم "مساعدات إنسانية" لحركة تعتبرها رسميا وفق القانون حركة "إرهابية"، فهل لنا من تفسير يزيل طلاس تلك المسألة، الى جانب أن الحية لم يقدم تفسيراً لاختيار المكان والبعد الأمني لحمايته، ولما غابت الأمم المتحدة عن رعايته.

أن تبرر حماس علاقتها النامية بإسرائيل عبر باب "تفاهات تهدئة" بئمن سياسي – اقتصادي وأمني، فتلك لم تعد سرا، لكن تمارس التضليل لتغطية الهدف السياسي الأمريكي من وراء المشفى الجديد، فتلك هي المصيبة – الطامة القادمة.

كل فلسطيني يعلم، أن بوابة تنفيذ الخطة الأمريكية في قطاع غزة ترتكز على "البعد الإنساني"، كقاعدة لحماية "التفاهات" الأمنية – السياسية مع إسرائيل، ولذا فالمشفى هو الاختبار الأول لتلك المساعدات، سيقاس على أثرها رد الفعل العام في أمريكا وإسرائيل، وستستخدم كمحطة اختبار لما سيكون من "مساعدات إنسانية" لاحقة، وفقا لسلوك حماس العام.

حديث الحية المستخف، هو شهادة براءة من حيث يعلم او لا يعلم لجرائم أمريكا، ليس في سوريا فحسب بل وفي فلسطين أولا...

ليت قيادة حماس تعيد التفكير في مجمل سلوكها السياسي – الأمني العام، وتدرك أن أمريكا ليست جمعية خيرية ولن تكون، كما هي دولة الاحتلال...!

ملاحظة: حكومة "الإنجازات الكبرى" شفويا قررت تستورد الزيتون من إسرائيل، طيب يا حكومة "سوبر نكاء" مش قلتم بدكوا تدعموا المزارع وأنكم جاهزين لفك الارتباط مع الكيان.. طيب ترجموا الخطوة مع الحكي.. واحد منكم كذاب.. مين !

تنويه خاص: تصاب بصداع رغم انفك، وأنت ترى رئيس حكومة الكيان تحت التحقيق بتهم فساد وهو في منصبه، لا تمثل 1% مما يقال عن فساد مسؤولي سلطتي النكبة في بقايا الوطن!

## انقلاب حماس الانتخابي الثاني...!

كتب #حسن\_عصفور/ من المقولات التي تجد ذاتها حاضرة بقوة وصفا لموقف حركة حماس من الانتخابات أخيرا، ما سبق ان قاله كارل ماركس، في القرن 19، " أن "التاريخ يعيد نفسه مرتين، الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة"، في سياق حديثه عن نابليون وابن أخيه لويس الثالث بعد وصوله للحكم.

حركة حماس، يوم 28 أكتوبر 2019، وبعد لقاء د. حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات العليا، وخلال زمن قياسي، خرجت لتعلن على لسان رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية "جاهزون الآن قبل الغد لخوض الانتخابات ونحترم نتائجها، حال توفرت كل شروط النزاهة والشفافية"، ولم تشترط الحركة الإسلامية ان تكون انتخابات متوازية رئاسية وتشريعية، حيث اسقطت الرئاسية، على أمل تحديد موعد لاحق لها.

المفاجأة الحمساوية عام 2019، تعيد للذاكرة ما كان موقفها قبل انتخابات 2006، حيث كان ترفضها جملة وتفصيلا، وتعتبرها خدمة لمخططات الاحتلال، وتكريس اتفاق أوسلو "الخياني" وفقا لأوصافهم المعلّبة، وفجأة انقلب الأمر من حال الى حال، وتعلن قيادة حماس موافقتها المشاركة بالانتخابات، دون ان تشرح للشعب الفلسطيني ما هي أسبابها التي أدت لذلك الموقف الانقلابي.

ولكن، قدمت قطر ورئيس وزراءها السابق حمد بن جاسم هدية سياسية بالكشف عن "اتفاق ثلاثي" امريكي إسرائيلي قطري، فرض على محمود عباس لكي تشارك حماس في الانتخابات كخطوة أولى على تنفيذ المرحلة اللاحقة.

وها هي حماس تعيد ذات المسألة، بعد ان رفضت كلياً مشاركتها في انتخابات جزئية تخدم مخططات الاحتلال، كما قالت، واصرت في كل بياناتها، ومعها

مجموعة قوى، بل وقعوا بيانات مشتركة، رفضا مطلقا لأي انتخابات ليست شاملة، واشترطا ان تكون "متوازية" وليست "متتالية"، كما وافقت أخيرا.

السؤال المباشر، هل هناك رسالة قطرية أمريكية تركية حملها السفير القطري محمد العمادي لقيادة حركة حماس، كانت هي السبب الأساسي لحسم موقفها من المشاركة في الانتخابات الجديدة، وفقا للتتالي وأسقطت شرط التوازي، وهل هناك "صفقة خاصة جديدة" ترتبط بتطورات يتم صياغتها بين محور أمريكا مع التحالف القطري التركي الإيراني الذي يتبلور في أكثر من منطقة.

من حق حماس، ان تقول ما تريد ولكن من الحق السياسي أيضا، ان تعلن لماذا تراجعتم، ما هي مسببات "نقل البندقية من كتف الى كتف"، أما الحديث بأنها منذ البداية قررت المشاركة دون تحديد، فتلك كذبة سياسية تضيف مزيدا من الشكوك بأن هناك "صفقة مشبوهة" تم صناعتها في مكان غير فلسطيني وبسياق غير وطني.

وبعيدا، عن أن الانتخابات أي كانت، متوازية او متتالية، فهي خدمة كبرى للخطة الأمريكية العروفة بصفقة ترامب، وأنها تكريس للواقع الاحتلالي، وانقلاب "شرعي" على قرارات الشرعيتين الفلسطينية والدولية حول قرار الأمم المتحدة بإقامة دولة فلسطين لصالح استمرار "سلطة الحكم الذاتي المحدود" لفترة انتقالية جديدة، ومنح دولة الكيان فرصتها لتعزيز مشروع تهويد القدس والضفة الغربية وربط "المجمع الاستيطاني" بإسرائيل على طريق اعلان "دولة اليهود" .. انقلاب حماس الانتخابي الثاني المفاجئ، غير المبرر، يمثل ناقوس خطر سياسي يجب على الوطنيين الفلسطينيين الحذر الشديد منه، والاستعداد لمعركة وطنية فاصلة بين مشروعين لا جامع بينهما.

هل أن تحالف رئيس سلطة الحكم الذاتي أصيب بمفاجئة، ام انه كان على دراية بحقيقة "الصفقة القطرية التركية الأمريكية"، ولن يعترض، لتبدأ رحلة استكمال مؤامرة 2006 كي تصل الى نهايتها التي تعرفت زمتنا.

"التاريخ يعيد نفسه مرتين، الأولى كمأساة والمرة الثانية كمهزلة"، صدقت يا كارل ماركس!



ملاحظة: رئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب نتنياهو، اخذ بالحديث على ان إيران تريد تدمير إسرائيل.

شكله دخل في حالة هلوسة سياسية مع اعلان موعد محاكمته في نوفمبر القادم... الاستهبال ليس منقذا يا ببي!

تنويه خاص: بعض خبثاء قطاع غزة، اعتبروا "قنينة" زيت الزيتون هدية "حنا ناصر" الى إسماعيل هنية، هي "المسهل" لانقلاب حماس الانتخابي... كل قنينة زيت وأنتم منتخبين أو "مسهلين"!

### "بدنا انتخابات"... 8 أسئلة ما قبل الجواب!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، كل فلسطيني يشعر بـ طرب سياسي " عندما يستمع للبعض، فما بالك من "مجمع الرئاسات"، متحدثا عن الانتخابات العامة، التي غابت طويلا، رغم ما أنتجته آخر انتخابات من كارثة سياسية، سيبقى أثرها أطول مما يظن.

التطلع "الشعبي" للانتخابات على قاعدة "مصيبة تستبدل مصيبة" بات الخيار لتحريك المشهد الذي لا مثيل له في واقعنا الفلسطيني، ولا يبدو أن المواطن سيقف كثيرا امام أي بعد سياسي – قانوني لتلك الانتخابات، بل لن يمضي الوقت باحثا عن الأبعاد التي ستتركها، فبعد كارثة انتخابات 2006، باتت الكوارث لديه سيان.

لكن الخطر يأتي من قوى ومنظمات مجتمع مدني وشخصيات عامة من واجبها، ان ترى أبعد قليلا من أنفها كما يقال، وتدقق في جوهر المسألة وبشكل مختلف، عبر مجموعة من الأسئلة التي يجب أن يكون عليها رد واضح قبل النعم واللا.

السؤال الأول: ما هو الهدف من تلك الانتخابات، وهل هو تجديد "شرعيات شاملة" ام "شرعيات جزئية" وما الناظم الذي يحدد كلي أم جزئي.

السؤال الثاني: هل هي انتخابات برلمان السلطة القائمة، أم انتخابات لدولة فلسطين المفترض انها أصبحت على وشك الإعلان، وفقا لقرارات "الرسمية الفلسطينية"، والجواب سيحدد بشكل مركزي الموقف منها، فكل من يشارك في انتخابات للواقع القائم، يسير على قاعدة الاعتراف بعملية التهويد وقصف المشروع الوطني الفلسطيني.

السؤال الثالث: ما هو القانون الذي سيحكم قانون الانتخابات، هل هو القانون الأساسي المعدل عام 2005، أم هناك قانون سري، خاصة وان عباس ومحكمته "الدستورية" اقرت وقف العمل بالقانون الأساسي مستبدلته بـ "مراسيم رئاسية"، ولذا القانون أولا قبل البحث في الاجراء.

السؤال الرابع: افتراضا، تجاهل تلك الأسئلة، فمن هي الحكومة التي ستشرف على تلك الانتخابات، هل حكومة رام الله، التي تمثل إشكالية، مع غالبية القوى السياسية الفلسطينية، والحديث هنا عن جسم السلطة وليس المنظمة كي لا يقال لا حق لهم بالاعتراض.

السؤال الرابع: ماذا سيكون الموقف في حال منعت حماس اجراء الانتخابات في قطاع غزة، دون وجود "توافق" على الجسم التنفيذي، فهل يمكن ان تجرى الانتخابات دون قطاع غزة، ويتم التوافق لاحقا على تسمية "ممثلين" له في "الجسم المنتخب".

السؤال الخامس: ماذا سيكون الموقف، افتراضا، بأن حكومة الكيان قررت بشكل "غبي" منع اجراء الانتخابات في القدس، وطالبت ان يذهب أصحاب حق الاقتراع للتصويت في مناطق خارج البلدة القديمة، وفي مناطق مقدسية هي الآن ضمن ما يعرف بمناطق "ب"، هل ستقبل رئاسة السلطة، وتعتبرها بلدات مقدسية، لا تمس "الحق المقدس في تحرير القدس". طبعا لو حدث ذلك فعلى الشعب أن يبارك خطوة ترامب بضم القدس بموافقة رسمية فلسطينية.

السؤال السادس: لماذا يرفض الرئيس عباس الانتخابات الرئاسية، مع أن تعقيدها اقل كثيرا من تعقيدات الانتخابات البرلمانية، علما بأنه منتخب 2005 قبل عام من التشريعية 2006، ولعل الأولوية، لو تم تجاوز كل عقبات المطب الانتخابي في ظل الواقع القائم، هي للانتخابات الرئاسية، لكن الهروب منها يفتح

باب "الشك السياسي" بأن الهدف ليس تجديد الشرعيات بل تكريس لـ "شرعية احتلالية" بشكل جديد.

السؤال السابع: لماذا لا يتم انتخابات برلمان دولة فلسطين، برلمانا ورئيسا، وهي هدف وطني عام يستحق المواجهة الكبرى، وعندها تصبح المسألة الإجرائية أكثر سهولة، من حيث وضع قانون موحد "دستور فلسطين المؤقت"، لانتخابات موحدة ضمن دائرة واحدة، مع اعتماد "التمثيل النسبي" الكامل.

السؤال الأخير: هل يمكن لانتخابات تحمل كل الشك السياسي أن يكون لها بعدا وطنيا، أم انها تأتي في سياق تنفيذ الصفقة الأمريكية بشكل "ثوري"، كما كان رفض أموال المقاصة الذي هدف فيما هدف تركيع الفلسطيني، ودفعه لاستبدال الأولويات من الوطني الى الاقتصادي والانساني.

قبل التطيل لانتخابات خطرها يفوق خطر 2006، يجب تحديد المحدد، وغيره لنستعد لردم المشروع الوطني رسميا، ونفتح باب "الكينونات السياسية" المتفرقة تحت السيادة الأمنية الإسرائيلية".

ملاحظة: في الأول من أكتوبر 1985، ارتكبت دولة الكيان أحد مجازرها التي تختزنها "الذاكرة الفلسطينية"، فوق أرض تونس، يذكرها التاريخ بمجزرة حمام الشط...الهدف كان رأس الخالد أبو عمار، فاستشهد عشرات وأصيب مئات...

تنويه خاص: سلاما لأرواح شهداء حمام الشط، سلاما لتونس بلدا ونظاما احتضن الثورة وقيادتها بعد مؤامرة كبرى مركبة، كانت بوابة العبور الكبير الى أرض الوطن عودة وبناء سلطة هي الأولى في التاريخ الفلسطيني!

**#بدنا\_مظاهرات...أولا!**

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، تثير كلمة "الانتخابات" في ظل المشهد الفلسطيني القائم حالة شوق خاصة لكل مواطن في بقايا الوطن، نتيجة الفقر العام في منسوب "الحريات"، حيث باتت وكأنها ترف حياتي وليس حق، مع وجود 3

سلطات تمارس كل منها أشكالاً مميزة للقمع وضمان مصالحها، في مفارقة نادرة في التاريخ الإنساني.

3 سلطات، تمثل أدوات إرهاب وقمع للحريات، سلطة الاحتلال التي تصدر حق الحياة بكل مظاهره، من حق تقرير المصير الى حق السير على الطرقات، فيما تمثل سلطة رام الله، مظهرا لمصادرة كل أشكال الحريات العامة، وتفرض نظاما بوليسيا خاصا، رغم انها تحت الاحتلال وتعمل وكيلا لسلطاته، فيما يشهد قطاع غزة نظاما سلطويا يخطط الدين مع "المقاومة"، إرهاب مركب لكل من ليس مع حماس، وكل من يفكر بالرفض لما تراه وتمارسه، مصيره مجهول، والتهمة دوما جاهزة "شبهة العداة للمقاومة"، رغم انها "نظريا" محاصرة.

تصبح كلمة الانتخابات "أمنية" بتعبير "لسة الأمانى ممكنة"، عليها تفتح بابا للتعبير عن الرفض لكل ما لا يستحق أن يستمر مدعيا أنه "ممثل" الشعب وناطقا باسمه، وهو في الواقع مستبد أكبر على الشعب، مستفيدا من قوات الاحتلال بشكل أو بآخر لإطالة أمد وجودهم، وجدارا من الغضب الشعبي المخزون لو اتيح التعبير له سيكون جارفا بلا حدود، ليس الإطاحة بهم بل وتكنيس الأرض من فسادهم غير المسبوق.

ولذا ما قبل الانتخابات التي يراد لها، وفق المفهوم المعلن تعزيزا لفصل وطني، وتقاسم سياسي – جغرافي، وترويجا "ديمقراطيا" للصفقة الأمريكية كثن لحماية البعض من حساب بات قريبا، يصبح المطلب الرئيسي هو منح المواطنين حرية التظاهر، باعتباره الحق الأول لممارسة "الديمقراطية"، التي منها يصبح الذهاب الى صندوق الاقتراع خيار مكمل للبعد الديمقراطي.

سنتجاهل أن سلطة عباس تمارس إرهابا نادرا، لم تسبقه لها سلطة في عالمنا، حيث دمجت مصادرة الحق في الكلام والتعبير والتظاهر مع حق المواطن في راتبه، ولجأت الى مظهر فاشي معاصر، بأن تقطع الأرزاق كمقدمة لقطع "العنق السياسي"، ومع ذلك لن نطالبها بإعادة الحق الإنساني في "الرزق الحلال"، بل فقط ان تعيد الحق في التعبير بالتظاهر وحرية الكلمة، بما فيها الغاء ظاهر حظر المواقع الإعلامية، دونها أنتم كاذبون في الحديث عن الانتخابات، وتدبرون مؤامرة فريدة باسم "الانتخابات".

في قطاع غزة، تمثل سلطة حماس نموذجاً خاصاً في الإرهاب الفكري، كما كل سلطة تستخدم الدين لتمرير فسقها السياسي العام، من إرهاب وقمع إلى تغطية فساد منتشر دون حسيب أو رقيب، وصمت فصائلي خوفاً من مصادرة حقهم في الحضور.

الإرهاب الفكري في قطاع غزة، خليط من "معادلة دينية ومقاومته"، يكفرون متى يريدون من ليس معهم، ويتهمون كل معارض ليس وفق مقاسهم للمعارضة بأنه مشروع جاسوس، أو مشبوه محتمل، وتلك ظاهرة يعرفها كل أهل القطاع من "السلك إلى السلك" كما يقال.

ولذا يا سادة، ما قبل البحث في #بدنا\_ انتخابات، نريد منكم الحق في #بدنا\_ مظاهرات، كمقدمة للمشاركة في الأولى، هل يمكنكم ذلك، بل وهل تجرؤون على منح المواطنين حرية التعبير عما يرونه حقاً أو واجباً أو رايًا...

عندما يصبح الحق في التظاهر ممكناً، عندها تعالوا إلى صندوق اقتراع عام، ودونه ما سيكون ليس سوى "خدعة سياسية" لخدمة مشروع مشبوه جملة وتفصيلاً!

ملاحظة: أصبح "اتفاق باريس" قمة اللحم لفريق سلطة رام الله، تلك هي الطامة الكبرى، فبدلاً من خجل وطني خرجوا ليفاخروا بإنجازهم تمديد أجل الاحتلال.. لو الانتخابات جد بحرية لكانت ضرورة لتكنيس البلد منكم!

تنويه خاص: موقع أممي حمساوي نشر "تحذير" علني للصحفيين بأنهم عرضة لأن يصبحوا عملاء للعدو، التحذير مسخرة وشكله رسالة بأن التهم لمعارضين حكم حماس جاهزة، التحذيرات الوطنية مش هيك يا فهلويين!

## "جمهورية غزة" تدعو رئيس جمهورية تونس!

كتب حسن عصفور / المتابعة لكل سلوك حماس السياسي يدرك تماما، انها تتصرف بصفتها "الحاكم العام" للمشروع الفلسطيني، كيانا وسلطة وفصائل، ممارسات بلا نهاية لتكريس ذلك، ولا تترك فرصة لنسيان ذلك السلوك المعوج وطنيا.

فهي دون غيرها من فصائل العمل العام ترسل وتهاتف رؤساء وحكام دول، بمختلف مناصبهم، ولا نعلم كم منهم يستقبل تلك المراسلات مباشرة او عبر سكرتاريا لا تملك قدرة رفض لرسالة قادمة أو مهاتفة لعزاء أو غيرها من مستلزمات الفعل الاجتماعي العربي.

هل يعتبر ذلك حقا سياسيا لفصيل ما، او هو حق لكل من يتمكن من القيام بذلك، دون ان يترك أثرا على التمثيل الوطني الرسمي – الشرعي، ما دام الاعتراف بها قائما، ولم يتم بعد سحب ذلك "قانونا"، او الإعلان عنه "انقلابا".

ربما ساهم في تعزيز السلوك الحمساوي الالتفافي على الرسمية – الشرعية الفلسطينية، أن تلك الممارسة لم تجد "صدا" مناسبا وبات السكوت وكأنه تشريع لمخالفة تطعن في حقيقة التمثيل، واستتساخا للماضي، عندما كانت دولا وحكاما يستخدمونها أداة تسميم سياسي لموقف منظمة التحرير وللشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات، ودون عودة لما كان، فاستمرار السلوك ذاته، ومع واقع "القسمة – الفصل السياسي تصبح المسألة لها بعد جديد.

سلوك يعزز منطق "استقلالية غزة" السياسي على طريق "الاستقلال الكياني"، والذي يبدو أن البعض يراه قريبا جدا، ويسارع في تثبيت أركان "الكيان الخاص"، تحت أي مسمى فتلك ليست القضية، ما دامت تضمن "الكيانية الخاصة"، وهناك من الشواهد الكثير منذ سنوات، وتعززت بعد أن برزت الخطة الأمريكية المعروفة باسم "صفقة ترامب"، التي تمنح قطاع غزة "مكانة ذاتية كيانية" مختلفة عن "مدن الضفة المحتلة".

ولأن السلوك السياسي ليس جملة تسقط سهوا، بل ممارسات متراكمة فما كان من دعوة "هيئة كسر الحصار"، التي تمارس كـ "قيادة سياسية لقطاع غزة"، للرئيس

التونسي المنتخب قيس سعيد لزيارة غزة، تقديرا لموقفه من "تجريم التطبيع" مع العدو الوطني، جاء في سياق "ثقافة الانفصال السياسي – الكياني"، التي تعززها حماس بخطوات متلاحقة دون اعلان رسمي.

موقف الرئيس المنتخب يستحق كل تقدير أهل فلسطين، رغم ان الذين يرقصون طربا لموقفه، بعضهم يرقص طربا امام "حقائب المال القطري"، الدولة التي ترتبط بعلاقة مميزة جدا مع العدو ذاته، بل أنها تلعب دور السمسار السياسي لتمرير كل مشروع يتعارض والوطنية الفلسطينية الموحدة، ولعل "التفاهات السرية"، ثم تمرير المستشفى الأمريكي مؤخرا، وقبلها دورها في "هندسة الانقلاب" فالانقسام، وهو ما لا يستقيم ابدا مع منطلق الرئيس المنتخب لو واصل ذات الخطاب ما قبل الانتخابات.

وهي الفصائل ذاتها التي تقف صفا واحدا مع النظام التركي الغازي والمحتل لأرض عربية، ويقيم أفضل العلاقات الأمنية والاقتصادية مع إسرائيل، بل وشريك عسكري كامل مع حلف الناتو، الأداة العسكرية للإمبريالية الأمريكية، كما كانت شعوبنا تقول يوما، قبل أن تظهر علينا قوى الظلام السياسي لترسم لوحة زيف مختلفة.

من حق كل فلسطيني ان يعبر عن تقديره الكبير والعلني للرئيس سعيد، ولتضع له الصور على كل مفترقات القطاع والطرق، ويطلق اسمه على شارع البحر الرئيسي من الشمال الى الجنوب، فتلك حالة تقدير، حتى لو أجبره "المنصب" على تغيير نسبي فيما قاله، فالضرورة لها "أحكام"، وخاصة مع تونس ذات المكانة الخاصة.

لكن، ان تصدر تلك الهيئة بيانا رسميا وتدعو فيه الرئيس التونسي المنتخب الى زيارة غزة، فتلك مسألة تخرج عن نطاق الترحيب والتقدير، كون الدعوات الرئاسية لا تكون سوى من جهات رسمية، وليس عبر نداءات فصائلية أو شعبية، أي كانت "نواياها"، طيبة ام خبيثة، لكنها أرسلت إشارة سياسية للعالم بأنها تكرر وجود "جمهورية غزة"، التي ترحب باستقبال رئيس جمهورية تونس.

أن تعمل حماس وفصائلها داخل الهيئة لمثل هذه الانعزالية، فذلك ينسجم وسلوكها العام، اما أن توافق فصائل داخل منظمة التحرير عليها فتلك مصيبة مركبة، تستوجب التوضيح الفوري، بعيدا عن أي "تذاكي" ساذج.

الثقافة الانفصالية تتراكم وتتسارع في جنوب "بقايا الوطن"، مستغلين "انعزالية" شماله. فاحذروا يا من تحذرون!

ملاحظة: غضب لبنان الشعبي قد يكون المفاجأة الأبرز في المشهد العربي، انتفاضة جوع حقيقي في بلد يملك مقومات لا يملكها غيره، لكنها "الطائفية" السوداء التي تغولت جدا لتحمي كل ما هو لص وفساد، طائفية تقاسمت المقسم والمقسوم وتركت البلد وأهله يجوع!

تنويه خاص: الاتفاق الأمريكي مع نظام أردوغان وترحيب الناتو به يحمل رسالة خوف من الدور الروسي... الأيام القادمة كاشفة لما سيكون ردا روسيا وسوريا، وهل ما كان سيحمي عورة رجب... ننتظر!

### **حماس قررت: "الانفصال السياسي" هو الحل!**

كتب حسن عصفور/ منذ ان أعلن رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض الضفة محمود عباس وتحالفه السياسي، عن اجراء انتخابات "تشريعية"، أكدت غالبية القوى الوطنية انها خطوة تكرر البعد الانقسامى وطنيا وسياسيا، وقبلهما جغرافيا، بما يخدم تنفيذ الصفقة الأمريكية "خطة شارون سابقا"، دون أي جهد مبذول حيث بدأ مفعولها يحصد ثماره بلا عائق أو مقاومة، سوى بيانات وعيد وورعيد، لم تعد لها قيمة حتى للقراء.

ومن بين القوى التي شككت وطنيا في تلك الخطوة، كانت حركة حماس، التي تتحكم في مقاليد السلطة في قطاع غزة، فبدأت تعيين "وزراء بالوكالة" لإدارة الحكم في القطاع، وأعدت هيكلها الوظيفي لما قبل توافق حكومي مع تحالف عباس، تذهب الى "تعزير سلطتها الحزبية"، دون أي اعتبار لمخاطر سلوكها "الفصائلي"، والذي يقود عمليا لاستكمال الوجه الآخر لخطة عباس الانفصالية.



تعيين حماس "وزراء بالوكالة" لكل المؤسسات، ترافق مع إجراء تعيين رؤساء بلديات، دون أي تشاور وطني أو توافق، وبلا إدراك لما سيكون نتاج ذلك السلوك المتوافق كليا مع الخطة الأمريكية لفصل قطاع غزة، وإقامة "نظام سياسي خاص"، يتمتع بامتيازات اقتصادية خاصة، تكرر "كينونة انفصالية" عن الضفة الغربية.

وحاولت حماس، كما عباس، ان تبرر مسارها التنفيذي للصفقة الأمريكية "خطة ترامب - شارون"، بأنها لن تترك الأمر يذهب الى "فراغ"، خاصة وهناك "حاجات ضرورية" لسكان القطاع يجب تلبيتها، ذريعة تمثل وجها آخر لذريعة تحالف عباس بأن الانتخابات ضرورة لإحياء السلطة التشريعية، التي تم حلها بقرار رسمته لعباس "محكمة خاصة"، شكلها دون قانون، اسمها "دستورية"، بعد ان أوقف الدستور والمفترض انها تستند له في تفسير او إعداد أي قانون.

والمفارقة التي تستحق الانتباه، ان حركة حماس سارعت بتعيين رئيس جديد لبلدية رفح، عشية وصول المبعوث الأمريكي غاريد كوشنير الى تل أبيب، مصادفة كانت سابقا مع تعيين رئيس بلدية غزة وتسمية "وزراء بالوكالة"، وكأنها تتقدم برسائلها السياسية الى مبعوث ترامب، حول استعدادها جيدا للبعد "الغزي" في الصفقة الأمريكية.

لا يوجد شك، بأن بعض القوى لن ترفض علانية خطوة حماس، ومنها الجهاد والشعبية، ومسميات فصائلية أخرى، لحسابات خاصة في طبيعة العلاقة مع حماس في قطاع غزة، ما يساعدها على المضي بتكريس "البعد الانفصالي" خطوة خطوة، ولن تقيم وزنا لأي اعتراضات شعبية أو حزبية أخرى، ما دامت ضمنت صمت قوتين تمثلان لها ثقل خاص.

ما تقوم به حركة حماس، بعيدا عن تفسير النوايا السياسية، التي لا قيمة لها في ظل الواقع العملي، هي خطوات عملية ومتسارعة لخدمة "البعد الغزي" في الخطة الأمريكية، وخاصة بعد أن كشف لقاء المنامة ما وضعته واشنطن اقتصاديا للقطاع.

والغريب، ان تستبق حماس وصول حنا ناصر رئيس لجنة الانتخابات القادم من رام الله، ما يعني أن جوابها قد أرسل عبر "زاجل مدينة رفح"، وستكون زيارته

بلا أي قيمة سياسية بل ستصبح مهزلة سياسية، ولعل الغاء الزيارة أكثر احتراماً لما يمثل لجنة وطنية، ولشخصه السياسي والوطني.

حماس قررت: "الانفصال السياسي" هو الحل!

ملاحظة: هل تستخدم الأردن اتفاقيتها مع الكيان لفرض ادخال بضائع اقتصادية الى الضفة، لتعزيز سلوك سلطة "بقايا الضفة"، المعلن بـ "فك الارتباط الاقتصادي" نسبياً عن السوق الإسرائيلي... خطوة نافعة للأردن اقتصادياً وسياسياً أيضاً!

تنويه خاص: ملفت ما قاله أحد قيادات الجهاد في غزة، بأن الانتخابات وصفة لاقتتال داخلي، هل يملك معلومات أن حماس لديها "خطة أمنية" لتصفية وجود فتح (م7) عسكرياً... غير ذلك يكون سقط سهواً في خطيئة سياسية!

### **حملة حماس "الأمنية"... عصا لمن وعلى من!**

كتب حسن عصفور/ أصدرت أجهزة حماس الأمنية مجموعة "توجيهات" تحذيرية لأبناء قطاع غزة، تتعلق بمحاولات أجهزة إسرائيل لاختراق "الجبهة الداخلية"، وأشارت فيها الى أساليب "التجنيد" المحتمل التي تلجأ لها مخابرات العدو.

الحملة المفاجئة العلنية الإرشادية جاءت بعد أن قام موقع أمني حماسوي بنشر تغريدة تحذر الصحفيين من وسائل اختراق إسرائيلية تستهدفهم، وقد اثار تلك التغريدة حالة من السخرية، ما أدى لسحبها فوراً، كونها تعاملت بسذاجة غريبة مع قطاع يحمل على عاتقه مهمة "توعية" الرأي العام.

ويبدو ان سحب التغريدة كان "كمينا أمنياً"، حيث استبدل بحملة أوسع وأكثر صراحة، لجأت فيها حماس الى ما يعرف بـ "الغرفة المشتركة" للأجنحة العسكرية، لتمثل غطاءً لها فيما ذهبت اليه، من حملة جاءت بلا مقدمات، بل وفي توقيت يفتح باب التساؤلات حول حقيقة الحملة وطابعها والجهات المستهدفة، وهل هي فعلاً هي من أجل التوعية الأمنية ام لغاية أمنية أخرى.

لو حقا كانت الحملة ذا بعد وطني، لذهبت حماس في مسار مختلف كلياً، حيث الوعي والنصح لا يأتي عبر "مراسيم أمنية" قاطعة، تحتمي بأجنحة عسكرية، بل كان عليها أن تبدأ لقاءات نوعية مع أصحاب التأثير في نشر الوعي، لقاءات مع مؤسسات إعلامية وصحفيين تناقش فيها كل المؤشرات التي تستوجب "حماية الجبهة الداخلية"، تفاعل حقيقي يصبح مادة للتعبئة بعيداً عن ذلك الإعلان، الذي يوازي ترويح بضاعة فاسدة.

حماية الجبهة الداخلية لم يكن يوماً، ولن يكون إعلانات تشهيرية بطريقة بدائية جداً، بل وغاية في إهانة الفلسطيني، انساناً ووعياً وادراكاً، ويبدو أن كتابة الإعلان الفقير قيمة، تجاهلوا ان هناك 200 ألف عامل فلسطيني يعملون داخل الكيان، وفقاً لرقم مسؤول تنسيق سلطة رام الله مع سلطات الاحتلال، وهناك آلاف من أبناء قطاع غزة، يعملون في إسرائيل بعلم وتنسيق من امن حماس، وفي سنوات سابقة كان يعمل مئات آلاف من أبناء شعب فلسطين، معرضين أكثر بكثير للتجنيد.

ودون التذكير بأن أبرز عملاء الاحتلال كانوا من "فصائل" تدعي الطهرانية، فالحملة الإعلانية لحماية الجبهة الداخلية لها مقومات تختلف كلياً عما ذهبت اليه حماس، ودون ذلك، فالهدف لهذه الحملة ليس تحصين "الداخل" من عدو قومي، بل حملة إرهابية مبكرة لفرض نمط بولييسي مضاف لما هو قائم، تحسباً لأي تحرك شعبي تعلم أجهزة حماس الأمنية جيداً ان مؤشراتته بدأت، والغليان من فساد بات طاغياً لم يعد سريراً، بل أن الأمر بدأ تناول أسماء وشخصيات كان الإشارة لها من المحرمات.

وكي لا تذهب المسألة في مسار غير مسارها المعلن، لتتوقف حماس عن تلك الحملة، وتفتح باب حوار مجتمعي حقيقي حول "الجبهة الداخلية" وحمائتها، وهنا نفتح قوساً عريضاً، ان الحماية هنا ليست من عدو فحسب بل حماية الرأي والرأي الآخر، ومناقشة كل ملامح التوتر – الغضب العام داخل قطاع غزة، لو أن الحرص هو حقا المراد.

ليس نقيصة التراجع عن إعلان يشوبه الكثير من الشك والريبة، ونذهب الى طريق صواب وطني.

صمت المسميات الحزبية – السياسية عن مثل هذه الظواهر التي تحمل بعدا أمنيا ضد المواطن عار وطني مهما تلونت!

ملاحظة: ماجد أبو شرار، اسم رحل ولا زال حاضرا بعنفوان طاقته التي كانت، حمل كل ما يمكن ان يكون لشخصيات في شخص واحد، ماجد هو الفتى الفلسطيني الذي لن يغيب...روحك يا ماجد يحتضنها وجدان شعب!

تنويه خاص: تصريحات وردية جدا حول استبدال البضائع الإسرائيلية بالمصرية...طيب لو الهدف فك ارتباط أكيد في خطوات قبلها..لو الهدف تطوير علاقات جيد بس ما تقولوا ما ليس أنتم فاعلون...الكذب اصبح منهك جدا!

### شكرا تونس...دروس مكثفة ومتعددة!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا سمح لنا كمواطنين، أن نرى ما كان "خارج حدود الممكن"، حيث يتناظر مرشحان لانتخابات رئاسية بلا مكياج أو أوراق مجهزة بالرد على سؤال، تمكنت شعوب الأمة التي تبحث عن ذاتها، ولا تزال، من متابعة مباشرة لمن سيكون رئيسا للجمهورية التونسية، مناظرة هي جزء من المسار العام الديمقراطي في بلاد خارج القهر السائد.

بداية نقول شكرا تونس، شكرا لكل ما كان مظاهرا للفعل الديمقراطي، بعيدا عما سيكون من نتيجة لهذا أو ذلك، لكنها تجربة تستحق أن نقف لها رافعين كل قبعات كانت مخزونة الى حين لحظة كتلك، لقاء غاية في التنظيم، التزام مطلق بمبادئ التحاور، وقبلها بالوقت المخصص دون أي تذاكي، التزام لو كان بدقته ما سيكون في حركة العمل الرئاسي، فنحن أمام تطور تاريخي بأن الوقت من ذهب حقا، وليس عبارة تلوكها الألسن منذ القدم.

مناظرة، أسست حقا للإنسان العربي أينما أتيح له أن ينتخب رئيسه (لا مجال لذلك في أنظمة الحكم المتوارث)، بعيدا عن أي مبررات خادعة وكاذبة، وأن تصبح حقا وليس منحة، جزءا من العملية الانتخابية، كي يرى المواطن رئيسه المقبل قبل ان يكون "حاكما بأمره"، وكيف سيكون بعده، لحساب قادم.

بالتأكيد، ليست المناظرة حكما قاطعا على من هو الأنسب ولكنها حق لا بد منه، لا يجب مصادرته بطرق معوجة، فمن يريد ان يكون حاكما عليه ان يحاكم أولا من ناخبيه، وليس من غيرهم.

المناظرة، وضعت قواعد مهنية قد تكون هي الأهم مما قاله المرشحان، حضور حقيقي بلا تلون أو تزييف من إعلامي لرئيس منتظر، كانا شخصين لا اكثر، لكل منهما ذات الحق وذات الوقت، ولم يسمح بتجاوزه ابدأ، وذلك بذاته مكسب لا يقل عن تلك المناظرة التي وصفت وبحق مطلق أنها "تاريخية"، انتظرتها منطقتنا من محيطها لخليجها، أعادت هديرا روحيا فقد ظله طويلا.

تونس قدمت "نموذجا" للديمقراطية في الانتخابات البرلمانية، بأن من الممكن أن تستمر رغم كل تعقيدات المشهد، بل أن المقاطعة الشعبية التي وصلت الى حدود 60% من الشعب هي درس أهم من دروس تلك التجربة التي تنمو في رحم متناقضات غريبة، داخل بلد يملك سمات لا يملكها غيره، من دستور أساسه علماني الى حزب بات صاحب أكبر كتلة برلمانية "إسلاموي" التفكير والمنهج، لكنه يعمل يقينا ان المساس بأسس الدستور تعني ثورة لا تطيح به فحسب، بل قد تضع نهايته، وهو يعلم أن خسارته لأكثر من مليون ناخب من 2011 رسالة قاطعة.

انتخابات تونس البرلمانية، لم تمنح ثقتها للأحزاب السياسية رغم الفوز بمقاعد البرلمان، فقد جاءت المقاطعة الرسالة الأبرز بأن هناك رفضا شعبيا عاما، ليس للتجربة بل لمن يحاول خطف شعارات ثورة الياسمين، وتشويهها.

دروس تونس الانتخابية، تجلت بأن انتصرت العملية الديمقراطية وخسرت البرامج الحزبية المعلبة، وكان الدرس الأكبر لقوى اليسار السياسي – الاجتماعي التي فقدت ظلها، وكادت ان تختفي كليا من مسرح العمل البرلماني، رغم تاريخها الذي أسس لتلك التجربة، ودرس أكثر بلاغة لحركة النهضة الإسلامية، بأن الشعارات الخادعة لن تمر، وعليها أن تعيد تقييم مسارها لتكون حركة تونسية خالصة، تعلم أن حساب "يوم الآخرة" السياسي بدأ وكان عسيرا جدا، فهي ليست سوى القوة الحاسمة، لكنها جزء لا أكثر.

دروس متعددة تستحق القراءة والاستفادة، لكل من يبحث طريقا برلمانيا بلا "حجب"!

تونس شكرا ولنا الحق بالغناء "بتونس بيك"!

ملاحظة: أن يوزع رئيس "المجمعات الرياضية"، بشكل غير قانوني، في فلسطين الرجوب ملصق له يحمل صورته وصورة الملك سلمان ترحيبا بالمنتخب السعودي، هي رسالة تحمل "قلة أدب سياسي"، أي كان موقفنا من رئيس السلطة!

تنويه خاص: كان قمة الوقاحة السياسية ما نشره الحمساوي أبو زهري حول دفاعه عن الغزوة التركية، وقاحة بأن يتباهى بدولة غازية لأرض عربية، أن تكون تركيا فذلك خيارك لكن عليك القول بأنك ليس فلسطيني أولا!

### **طرد قطر من الجامعة العربية متى؟!**

كتب حسن عصفور/ ليس مجهولا أن غالبية الدول العربية تساوقت مع المخطط الأمريكي لتدمير سوريا وتقسيمها عام 2011، كما الموقف في ليبيا، والمفارقة ان الدول التي تفتقد البعد الديمقراطي هي من قادت حملة "الدفاع عن حقوق الانسان" في سوريا ولعبت قطر رأس الحربة لخدمة المشروع الأمريكي الإسرائيلي لعزل سوريا وحصارها ونجحت بتعليق عضويتها في الجامعة العربية.

ودون فتح ملفات تثير "القرف السياسي"، فما كان مؤخرا من تأييد قطري صريح لغزو بلد عربي واحتلال جزء من أراضيه، مثل "نقلة نوعية"، ما كان لها أن تمر بعبارة تحمل كل علامات الشك، بأنها تحفظت على بيان عربي لإدانة العدوان التركي ومعها الصومال التي تحتفظ بقاعدة عسكرية تركية فوق أراضيه.

المسألة هنا، ليس وجهات نظر، بل قضية أن أوان التوقف الحقيقي والشامل أمام هذا السلوك الشاذ، حيث تقوم دولة مفترض انها عربية بتأييد غزو واحتلال

أرض عربية، ولا يقف مجلس الجامعة امام هذا الخرق الخطير، خاصة وأن ذلك ليس موقفا منعزلا عن سلوك عام، دون الحديث عن العلاقة الخاصة جدا مع دولة الكيان لأنها ليست خاصة بها فحسب، مع أنها البلد الوحيد الذي فتح إعلامه للرواية الاحتلالية لتدخل كل بيت عربي عبر القناة الصفراء.

كان يجب أن يمثل الموقف القطري بتأييد احتلال أجنبي لأرض دولة عربية رسالة "صحوة سياسية" من سبات طال أمده، على سلوك يمثل خطرا مباشرا على مصالح منظومة الأمن العام، ومسبقا لا يجوز لأي كان مقارنة وجود القوات الروسية او الإيرانية التي جاءت بطلب رسمي من الدولة الشرعية، كما أي دولة تطلب دعما عسكريا لحمايتها من غزو وعدوان، والسعودية نموذجا، الى جانب أن تلك القوات شكلت قوة الردع الرئيسية مع الجيش العربي السوري لحماية الوطن والدولة من مؤامرة أمريكية.

مواجهة قطر، باتت حق مشروع وتعليق عضويتها في الجماعة العربية لأسباب لا حصر لها، تفوق كثيرا جدا ما استخدمته تلك الدول يوما لتعليق عضوية سوريا، ولذا الصمت على سلوكها هو صمت على دور تخريبي سيكون له أثر سام في القريب، باعتبارها ستصبح راس حربة لخدمة المشروع العدواني التركي ليس في سوريا فحسب، بل في مناطق أخرى.

عندما يشير البيان الوزاري الى أن العدوان التركي يمثل تهديدا للنظام الأمني الإقليمي، فذلك لا يشمل الدولة الغازية، بل أيضا كل مؤيديها وأدواتها، باعتبارها جزء من منظومة التهديد القادم، وشريكة عملية به، على ضوء شواهد قائمة، حيث التعاون العسكري الأمني بين النظام الأردوغاني وقطر، والتنسيق الكامل بينهما لدعم قوى الإرهاب في ليبيا، وكذلك في مصر، والتي ستكون هدفا قداما بعد أن تقوم تركيا بنقل آلاف من أنصار الإرهاب الداعشي من شمال سوريا الى ليبيا لتمثل قاعدة إرهاب ضد مصر.

الصمت أو التساهل مع خطر الدور القطري يمثل فتح الباب لنشر تخريب أمني وسياسي.

بات واجبا أن يعاد النظر وفورا بعضوية هذا البلد الشريك الرسمي لدولة الاحتلال التركي، وداعم قوى الإرهاب في المنطقة، وغير ذلك يصبح الحديث عن تهديد النظام العربي كلام لسد الفراغ لا أكثر.

ملاحظة: بدأت أول معركة اقتصادية بين السلطة الفلسطينية وحكومتها في رام الله ودولة الكيان... صمود حكومة د. أشتية فيها بداية لمعادلة جديدة قد ترسم طريقا مختلفا بل وثقة مع الشعب تفنقدها جدا...

تنويه خاص: الغزوة التركية كشفت تلون البعض الفلسطيني... أكاذيب لم تطل كثيرا، "الأخونة" هي أصل الحكاية التي لن تزول بقرار شكلي.

### عن لجنة القدس ورئاستها "غير المقدسية"!

كتب حسن عصفور / أعلن الرئيس محمود عباس يوم الثلاثاء 29 أكتوبر 2019، مرسوما "رئاسيا" بتشكيل اللجنة العليا للقدس، برئاسته ونائبا له د. محمد أشتية رئيس الحكومة، وأمين سر مديرة ديوان محمود عباس، وعضوية شخصيات مقدسية، منها عضو تنفيذية منظمة التحرير وشخصية اعتبارية البطريرك ميشيل صباح وآخرون.

وبعيدا، عن ماهية الأسماء وهل هي الأكثر كفاءة ام هناك من يستحق، فتلك تعود لمؤسسات القدس بالحديث عنها، لخصوصية يعرفها "أهل العاصمة الأبدية"، مع إشارة أنه لا يوجد أي من نوابها المنتخبين.

لكن التساؤل الأبرز حول مدى جديتها، وحقيقة عملها، وهل هي لجنة شكلية" ام لجنة فعلية، أن رئاسة اللجنة وأمانة سرها لا تضم مقدسيا واحدا، فالرئيس ونائبه وأمين سرها ثلاثتهم ليسوا مقدسيين، بل أن الرئيس ومديرة ديوانه بالأصل من مهاجري صنف بالمعنى الجغرافي، وهذا ليس مساسا بالمواطنة، والدور الوظيفي.

أن تكون اللجنة برئاسة "الرئيس ونيابة رئيس الحكومة"، فذلك ليس تقديرا للجدية ابدا بل العكس تماما، رسالة سلبية جدا بأنها ستصبح لجنة برئاسة مدير مكتب



عباس، كون الرئيس لن يجد وقتا كافيا للمتابعة، وأيضا رئيس الحكومة د. اشتية، فلهم من المهام ما يفيض كثيرا عن متابعة ملفات شائكة جدا، بين الوطني والاجتماعي، لمدينة تخوض أعقد المعارك في مواجهة التهويد والضم.

كان يجب أن تكون لجنة حقيقية لو ان الهدف فعلا مساعدة المدينة ومتابعة شؤونها، وأن تكون رئاستها من أهلها، وتمنح صلاحيات كاملة بالتعاون والتنسيق مع مكتب الرئيس والحكومة، وليس باستبدالهم، الذي يبدو كأنه رسالة سياسية تمس بالمدينة سكانا ومكانا، في ظل المعركة الأكبر، التي لم تعد سرية.

دعم مدنية القدس، لو كان هو الهدف حقا من تلك اللجنة، يجب أن يذهب الى تغيير شامل في المسميات والأهداف، وان تتباعد كل "الأحقاد السياسية" عن التعامل مع العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني، ويتم اختبار شخصيات ممثلة لكل الوطني، وليس ضمن "حسابات خاصة" تقاس بمدى قربها من مكتب الرئيس عباس أو رضى الأجهزة الأمنية عنها، فذلك لن يقدم سوى منح دولة الكيان "هدايا خاصة" بغياب الفعل الحقيقي.

اللجنة العليا للقدس، يجب ان تكون مقدسية المسمى والهدف، ولا يوجد بها من غيرهم، لو حقا يراد دعم القدس في معركتها الكبرى، وليس إدخالها في مسالك "تية جديد".

لا يضير الرئيس عباس أبدا تراجع عن ذلك التشكيل، وأن يتم وقف هذا المرسوم وكأنه لم يكن، ويعمل على تشكيل لجنة مقدسية بامتياز...فالتراجع عن الخطأ فضيلة...والعناد خطيئة وطنية.

ومن باب التساؤل، القرار يبدأ " بناء على قرار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير"، لكنه يشير استنادا الى القانون الأساسي المعدل لعام 2003، وهو قانون السلطة (المجمد) بقرار من عباس شخصيا، ما يعني أن قانون منظمة التحرير الأساسي لم يعد فاعلا، او انه ليس بذى قيمة، علما بأن منظمة التحرير هي مرجعية القدس...هل هو جهل بالقانون، أم أيضا رسالة سياسية لجهة ما...سؤال ينتظر توضيحا.

ملاحظة: أحدث صحفي إسرائيلي "بلبله" بالحديث عن مسألة العجول، أربكت حكومة رام الله، ناطق نفي كليا بحث الأمر ووزير الزراعة القائل هناك استثناء ما يبحث...التخبط يمنح رواية الإسرائيلي مصداقية أكثر!

تنويه خاص: جيد ما أصدرته فصائل منظمة التحرير في بيروت حول المسألة اللبنانية، موقف مسؤول ضمن الحساسيات المعقدة، لكن ألم يكن أكثر جدوى أن تكون فصائل العمل الوطني كلها ضمن هذا السقف، كي لا يقال أن هناك طرفا له موقف غير الموقف الوطني العام...!

### **عودة العرب الى سوريا ..بداية مواجهة الغزوة التركية!**

كتب حسن عصفور/ في نوفمبر 2011 عملت دولة قطر، مخلب المشروع الأمريكي – الإسرائيلي لتقسيم المنطقة العربية، على انتزاع قرار من الجامعة لتعليق عضوية سوريا وفرض عقوبات عليها ووقف الاتصالات معها، الى حين "تنفيذ " حمايتها المدنيين، بمشاركة من غالبية الدولة المشاركة.

ذلك القرار، مع تطورات ليبيا والمشاركة العملية في اغتيال القذافي كما سبق اغتيال صدام حسين، بمشاركة أمريكية إيرانية، كان جسرا لعبور القوى غير العربية الى المنطقة، لتشكل عناصر مشاركة لمشروع التقسيم والتقسام للمنطقة كل بشعار.

القرار الذي كان منذ 8 سنوات ضد سوريا، يجب أن ينتهي فورا يوم السبت 12 أكتوبر 2019، وتعلن الدول العربية الغاء كل قرارات نالت من مكانة سوريا، ورفع العقوبات التي أقرتها دول عربية نيابة عن أمريكا، لم تحصد منها سوى خراب سياسي ليس لسوريا بل لمجمل الواقع العربي، الذي بات هشاً الى حد التطاول عليه أصبح متاحاً لمن يريد.

الغزوة التركية الأخيرة، جاءت بتوافق أمريكي كامل، عليها تحقق بعضاً من أهداف لم تتمكن من تحقيقها عبر "أدوات غير عسكرية"، وإبقاء سوريا التي

حققت انتصارات تاريخية على قوى الشر السياسي، بعيدا عن وقف معها من غير العرب، لحسابات ومصالح إقليمية، ستنهار مع العودة العربية.

الغزوة التركية هي فعل عدواني ضد النظام الإقليمي العربي، وصفعة له قبل أن تكون احتلالا استعماريًا جديدًا، ما يتطلب التفكير بعيدًا عن "ضيق أفق سياسي" للبعض العربي، بأن ما سيكون نتاج تلك الغزوة لا ينحصر في مكانه المباشر بل سيتترك أثره على الكل العربي، ويفرض معادلة جديدة، تكون القوى غير العربية هي صاحبة القرار، في محاولة لإنتاج "سايكس بيكو" معاصر، لتقسيم النفوذ وتقاسم الأراضي.

الغزوة التركية، إعلان صارخ لدول عربية تعتقد أن أمريكا تمثل لها "حصن الدفاع" عن وحدتها، بأن ذلك ليس سوى وهم مطلق، فالولايات المتحدة لن تكون يوما مع أي دولة عربية تنهض، بل أنها تعمل بكل السبل المتاحة لمنع بروز دور إقليمي عربي، دولا أو دولة، لأن ذلك يهدد عمليا مصالحها في سرقة الاقتصاد والحد الكبير من حجم الهيمنة السياسية، الى جانب ما يمكن ان يصبح خطرا على دولة الكيان الإسرائيلي، الى جانب التأثير العربي في القرار العالمي.

أمريكا، عملت ولا تزال على أكبر عملية ابتزاز لغالبية النظم العربية، وتعلن انها "الحامي الأمين" في حين أنها اللص الحقيقي، وليت البعض يفكر قليلا لما أصبحت إيران وتركيا قوى إقليمية، رغم انهما لا تملكان عناصر القوة التي تمتلكها الدول العربية، وكيف لدولة إسرائيل التي يمثل عدد سكانها أقل من عدد سكان حي شبرا القاهري، دولة تفوق بقدراتها اضعافا مضاعفة لما للعرب.

الغزوة التركية، وقبلها أحداث العراق التي كشفت البعد التأمري الإيراني – الأمريكي للسيطرة عليه وفق "معادلة طائفية" خاصة، يجب أن تصبح "أحداث نهضة" سياسية عربية، وليس إعادة انتاج المظلمة التي سادت تاريخيا مع كل عدوان وهزيمة.

هزيمة الغزوة التركية في سوريا هي المقدمة الأولى لإعادة البعد العربي في التأثير السياسي إقليميًا وعالميًا، وذلك يتطلب قرارات تتجاوز كثيرا حدود الغزوة ذاتها، وتعمل على وضع قواعد انطلاق النهضة السياسية المعاصرة.

رب ضارة نافعة، نعم ولتصبح تلك حقيقة لعصر جديد.

ملاحظة: من سخریات الغزوة التركية أن الفاشي الجديد رجب يسمي جيشه الاستعماري بـ "الجيش العمدي"، مسمى يكشف مطعنه الحقيقي، ان هدفه غزو المنطقة وكسر شوكتها، كما حدث من أجداده المستعمرین، فهل تدركون يا قادة العرب!

تنويه خاص: أن تصمت حماس وتحالفها "اليساري" على الغزوة التركية مفهوم جدا، أما صمت منظمة التحرير ورئيسها محمود عباس عليها فتلك فضيحة سياسية تستوجب تصويبها فوراً!

### فصائل "الثمانية"...كفاكم "حراك الكلام"!

كتب حسن عصفور/ في 19 سبتمبر 2019 تقدمت 8 فصائل بورقة تحت عنوان "انهاء الانقسام"، وتحركت يمينا وشمالا، ورحبت حماس سريعا بتلك الورقة – الرؤية، ليس تمكسا وحرصا بوضع نهاية للقائم الانقسامی، بل تقديرا منها بأن حركة فتح (م7) لن توافق عليها، بعد أن أبدى بعض من أعضاء مركزيتها استخفافا بها، مع اتهامات مبطننة نحو دوافع تلك المبادرة.

وحتى تاريخه، يقتصر موقف فتح (م7) على الرفض الفردي، ولم تعلنه رسميا، ورفضت اللقاء بوفد عن "الثمانية"، ما يؤكد أنها غير ذي صلة لبحث أو دراسة تلك "المبادرة" وخيارها ذهب الى "غير المصالحة"، حتى ان مسؤولا منها في غزة اعتبرها "ترف" لا وقت لهم لبحثه، في رد يمكن اعتباره الأكثر سخرية ليس بالنص بل بمن تقدم به.

المسألة لا تحتاج لمزيد من الوقت، فحركة فتح (م7)، حسمت امرها نحو انتخابات تحت أي ظرف كان، بمن حضر واينما أمكن لها، ما دامت وجدت لها "مخرجا" تحت يافطة "الوطن دائرة واحدة"، وكأن ذلك سبيل لها بتنفيذ مخططها الخاص، سواء اشترك قطاع غزة أم لم يشترك، فتلك ليست قضيتها، حيث لها ان تضع من تريد ضمن قائمة وتسميهم "نواب القطاع"، وربما تصفهم بـ "نواب

تحت الخطف" لاحقا، وفقا لأحاديث تشير الى انها ستعلن قطاع غزة اقليما متمردا.

خيار فتح (م7)، معلوم النتائج تماما، خيار لتشريع "كانتونات" بالضفة تتعايش مع المشروع التهودي وتحت الحماية الأمنية الإسرائيلية العامة، وسيادتها، لذا فهي ليست في عجلة من امرها لوحدة القطاع مع "بقايا الضفة" الذي سترك لها بعد ترسيم التهوديد قانونا وضمًا.

وبالتأكيد، فحركة حماس تدرك تماما تلك الحقيقة السياسية، وعليه تتصرف بردها وفقا لذلك لتبدوا وكأنها ذات مصلحة في انهاء الانقسام فيما فتح تقود "الانفصالية السياسية الجديدة"، ما يؤدي الى اعفائها من أي مسؤولية لسلوكها المستقبلي في قطاع غزة.

وبعيدا عن تفسير موقف طرفي "المعادلة الانفصالية الجديدة"، والبقاء في خانة تحليل رد فعلهما وما سيكون، وكسرا للحالة الضبابية يصبح ضرورة الذهاب الى خيار الخروج من "الانتظارية" الى الفعل، لو ان الحراك بالأساس كان جادا وليس مناورة لخدمة طرف على حساب طرف، وبالتحديد تغطية لموقف حماس في مواجهة "انعزالية" موقف فتح (م7)، خاصة وأن الفصائل اختارت غزة منطلقا، ولم تبادر بأي خطوة مماثلة في الضفة، بل لم تقم بأي نشاط يشير الى جدية يلمسها المواطن الفلسطيني، واكتفت بالمناشدة عن بعد، أو انها ارتضت بما كان ردا.

وكي لا تصبح تلك الفصائل تحت دائرة الاتهام بخدمة طرف على حساب طرف، ولتأكيد جديتها، عليها ان تنتقل فورا لبدء حراك شعبي خارج قاعات الفنادق أو التصريحات التهديدية خروجا من "سوف" و"لو" و"ان"، بالعمل المباشر، وتحدد ساعة صفر لخروج عناصرها هي أولا الى الشارع رفضا لـ "الانعزالية" و"الانفصالية" الجديدة، حراك لا ينتظر وبتحشيد من "الثمانية" يمكن ان يمثل قوة شعبية، مضافا لها تيارات أخرى ستكون شريكا لها لو بادرت فعلا.

حراك شعبي خارج فنادق غزة أو رام الله، تقوده شخصيات معلومة سيكون قوة دفع واندفاع لخلق حركة فعل حقيقية، ستتطور دون أي بيانات لاحقة وسيفرض

منطقه أسرع كثيرا من تلك "المناشدات الثلجية"، أو تهديدات صالات التكييف الخاصة.

لم يعد مطلوباً تهديد بحراك، بل أن يبدأ الحراك في ذات الساعة بين الضفة والقطاع والقدس، دون ذلك خيراً لكم أن تكفوا عن تصديق رأس شعب وصل الى نقطة الطلاق مع مكونات أثبتت عقمها الوطني قبل السياسي.

ملاحظة: حركة فتح تقول أن الوقت لا يسعها لعمل انتخابات تشريعية ورئاسية متزامنة، وتجاهلت أن التوقيت الموحد أكثر سهولة من انفصاله، وأن الرئاسية أقل خطراً من التشريعية.. معقول أن الاستغناء أيضاً بات غيباً!

تنويه خاص: أطراف لبنانية تحاول كسر شوكة حركة "الانتفاض" بكل السبل.. البعض سقط سريعاً في اتهامه الانتفاضة بأنها لطرف ما... الخوف عما هم عن رؤية طرابلس وصور والنبطية وصيدا وبيروت، الشمال والجنوب ..#لبنان\_ينتفض!

### في العراق... إخوان "سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه"!

كتب حسن عصفور/ ولأنه لبنان بكل ما يحمل من تمايز في قلب المنطقة، وتمايز انتفاضته وإعلامه، فقد سرق قسراً الضوء من انتفاضة ثورية أكثر اتساعاً وقوة، وتعامل فاشي مع منتفضين على طول بلاد الرافدين ضد قوة سوداء، تخرج من بين ثنايا سلطة معلومة، وأخرى تختبئ في أماكن مجهولة.

انتفاضة أكتوبر العراقية، تشترك مع شقيقتها في لبنان برفض استمرار تحالف الفساد السياسي والمحاصصة الطائفية، والعمل على الدعوة لانتخابات مبكرة، وقبلها اقالة حكومة لم تعد تمثل حقيقة الشعب، وفي كلا الانتفاضتين المتزامنتين، كان "التحالف الإيراني" يمثل قوى الردة التي تواجه قوى التغيير.

انتفاضة أكتوبر في العراق، سجلت مشاركة واسعة من كل الأطياف السياسية وممثلي الطوائف، عدا "قلة" تآتمر مباشرة بأمر "الحرس الثوري الإيراني" وقوة "الباسيج"، بل هناك مؤشرات ميدانية، وفقاً لأقوال بعض القوى الثورية العراقية،

انهما يشاركان ميدانيا في عملية القتل ومطاردة الثوار في مختلف الساحات، حيث سقط مئات القتلى أو بالأدق الشهداء وآلاف من الجرحى، بأيدي قوات معلومة وأخرى غير معلومة.

الانتفاضة العراقية، سريعا رسمت مسارها السياسي وقياداتها ومحركيها، عبر قوى سياسية أعلنت بوضوح انها لن تقبل باستمرار الفساد السياسي والمحاصصة الطائفية، ورفض مطلق للحكم السري لجماعة "الولي الفقيه"، الذي يدير الشأن العراقي وكأنه محافظة إيرانية، بعد أن توصل الى تفاهم سياسي أمني مع الولايات المتحدة، منذ الغزوة المشتركة عام 2002 و2003، ونشر الظلامية الدينية للسيطرة على مقاليد الحكم في العراق، بقوة مالميشياوية بأسماء مستعارة. الارهاب السلطوي ضد المنتفضين، وما حدثه من قتل وتخريب لم يكسر روح الانتفاضة، بل زادها قوة واشتعالا، دفع قوى جديدة، كانت ضمن التحالف الإيراني، للقفز من قطار الردة السياسية، وتنحاز الى صفوف الثورة المشتعلة، نحو إعادة بناء النظام السياسي، وفقا لرؤية جديدة تنهي ولمرة واحدة نظام هو الأكثر فسادا في تاريخ العراق المعاصر.

التقاسم الأمريكي – الإيراني يأتي كجزء من مخطط كسر قوة الدول العربية، لها قدرة أن تكون مركزا إقليميا، يمكنه أن يحاصر المخططات الاستعمارية بشكل عام، وخاصة مصر والعراق وسوريا، التي تمثل تاريخيا عناصر الثقل المركزي للدور الإقليمي العربي، مع تطورات لبعض ملامح سياسية في بلدان خليجية، تبحث عن علاقات دولية أكثر توازنا من التبعية المطلقة للولايات المتحدة، وهو ما يمثل "خطرا" على الدور الأمريكي، وما تفرضه من "نهب عام للمال العام"، وحماية لأدواتها في المنطقة، ورأس الحربة منها دولة الكيان.

المعركة في العراق، ليست محلية الأبعاد فحسب، رغم القيمة الاستراتيجية لها، لكنها تكتسب ابعادا مضافة، وهو ما دفع طهران القيام بدور الناطق الإعلامي للسلطة الحاكمة في العراق، في تدخل يفوق وقاحته التدخل الأمريكي المعتاد، وزاده قول علي خامنئي المرجعية الدينية في إيران، صاحب السلطة المطلقة، الذي حدد للعراق ولبنان مساره وفقا للطريقة الفارسية، وكأنه يعلن رسميا انه أصبح "مرشدا دينيا" لإيران والعراق ولبنان.

المؤامرة الإيرانية – الأمريكية على العراق، تواجه بتحالف ينمو بسرعة دون وثائق، لخصه شعار انتفاضة العراق، "إخوان...سنة وشيعة هذا الوطن ما نبيعه"، تكثيف للحقيقة النامية في مسار الثورة الراهنة، وحدة أهل العراق ضد محالات بيعه لنظام "الولي الفقيه". كما كان شعار أيقونة الانتفاضة اللبنانية، "كلن يعني كلن"!

انتفاضة العراق مستمرة حتى تحقيق أهدافها التي رسمتها قواها الثورية في نقاط محددة:

- 1- استقالة او اقالة الحكومة القائمة وفقا للسياقات الدستورية.
- 2- تشكيل حكومة جديدة من عناصر وطنية كفؤة نزيهة وفعالة، حكومة ذات صلاحيات استثنائية، يتم تشكيلها بعيداً عن نظام المحاصصة المقيت ومنظومة الفساد، ووفقا للدستور، وان لا يتجاوز عمرها الفترة الضرورية لتهيئة مستلزمات الانتقال.
- 3- قيام رئيس الجمهورية ووفقا للدستور بالخطوات الواجبة لاختيار رئيس الوزراء وفقا لمعايير الوطنية والكفاءة والنزاهة والاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرار، بعيدا عن المناطقية والطائفية السياسية والتحزب الضيق.
- 4 - تكون مهام الحكومة الجديدة الاساسية كما يلي:
  - أ- انجاز الخطوات الآنية الملحة لتأمين القوات للشعب وتطمين حاجاته الملحة، وتنفيذ مطالب المنتفضين الاقتصادية والاجتماعية .
  - ب- انزال القصاص العادل بمن ارتكبوا جرائم قتل المتظاهرين ومن اصدروا لهم الاوامر، واطلاق سراح المعتقلين والمغيبين، ووقف حملات الملاحقة والمطاردة .
  - ج- تحريك ملفات الفساد بدءاً بالكبرى، وتقديم المفسدين الى العدالة واستعادة الاموال المنهوبة.
  - د- التحضير لانتخابات مبكرة على ان يسبقها:



1- وضع قانون انتخابات جديد ديمقراطي وعادل ، يكرس مبدأ المواطنة ويوسع من دائرة التمثيل ويوفر قناعات للمواطنين بأهمية الانتخابات والمشاركة فيها .

2- تعديل قانون الاحزاب السياسية بما يضمن قيام حياة سياسية ديمقراطية سليمة.

3- انتخاب مفوضية عليا جديدة للانتخابات، مستقلة حقاً، وتضم كفاءات من خارج الاحزاب والكتل السياسية وبإشراف القضاء.

4-تأمين اشراف دولي فعال.

هـ- حصر السلاح بيد الدولة وانهاء دور الميليشيات والعناصر المسلحة الخارجة عن القانون.

و - الحفاظ على سيادة الدولة العراقية وتأمين استقلالية القرار الوطني ومنع التدخلات الخارجية في شؤونها .

تلك هي مرتكزات العراق المراد أن يكون بعيدا عن المحاصصة الطائفية في الداخل والمحاصصة السياسية الإيرانية – الأمريكية والى حين ذلك العمل على إدامة زخم الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها كاملة، نحو "وطن حر وشعب سعيد!"

#العراق\_ينتفض... #لبنان\_ينتفض!

ملاحظة: من يتحدث عن "انتخابات"، عليه ان يتوقف عن قمع الحريات السياسية – الإعلامية، وقبلها وقف قطع الأعناق التي طالت عشرات آلاف من موظفي السلطة...حتى لو كان هدفكم تنفيذ صفقة ترامب الحريات أولا!

تنويه خاص: قوات الاحتلال تركز حربها الأمنية ضد الجبهة الشعبية وسلطة رام الله لم تتحدث بكلمة واحدة، غضبا، رفضا همهمة انها مش معها..معقول تكونوا كمان "شركاء" معهم!

## كلن يعني كلن... لا نستثنى أحدا منكن!

كتب حسن عصفور/ أحداث التاريخ لا تسير دوما وفقا لمقاس يتم برسم فرجار مهندس، بل بها كثيرا من أحداث تكسر تلك النمطية الفكرية، وما تشهده لبنان في هذه الأيام نموذجا لمسار يمثل "ثورة" بكل مقاييس الثورات الاجتماعية – السياسية، شعب ينتفض، كما لم يسبق تاريخه أن شهد حركة انتفاض كسرت كل تقاليد تحكمت في مساره، بأشكال مختلفة، كثيرا "ظلامي طائفي" رغم مظهره "الحضاري".

خمسة أيام هزت المنطقة، قبل ان تهز لبنان، الذي لم يكن ضمن حسابات "الهزات العامة"، بل لم يكن ما يؤشر ان أهل لبنان بات لديهم القدرة على الغضب كما غضبت شعوب غيره، من كاهل ما عاشه حروبا وتخريبا ونهبها وتقسيما باسم كل شيء الدين والسياسة، لكن المعجزة العامة حدثت.

لم تخرج فئة من لبنان غاضبة على ما وصل حالها من "غرابة" في وطن كان قبلة لكل شيء يوما، بل كان الغضب شاملا عاما من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال، فجأة قال لبنان، الوطن والشعب لا.. لا.. لا لاستمرار عهد سرق لبنان وأضاع قيمه التي كانت عنوانا، خرج أهل لبنان دون البحث عن هوية من يسير بجوار من، لم يسأل المتظاهر رفيقه أي طائفة انت، أي حزب انت.

لكنهم قالوا جميعها وبذات القوة وكأنها وحي يوحى من رحم المعاناة التي سكتنهم، ليسقط نظام المصرف كناية عن حكم فساد غريب، وبلا مقدمات بات موقفهم لا نريدكم كلكن...ومنها اشتق الشعار الذي أصبح أيقونة انتفاضة أكتوبر اللبنانية، بل هي حقا ثورة، ثورة سياسية – اجتماعية لم تشهدها بلد عربي، ضمن مساقها الخاص، ثورة قالت قولتها الأيقونة، "كلن يعني كلن لا نستثنى أحدا منكن!"

تلخيص مكثف جدا، وعبقري جدا لمطلب شعب قرر ان يقود التغيير خارج "قدسية الطائفة"، ونظام الحصص المكبل لكل شيء، ولم ينتج سوى خراب فخراب بفساد غير مسبوق...فكان الغضب الثوري الخاص بلبنان البلد والشعب.

أيقونة الثورة، كلن يعني كلن لا نستثني أحدا منكن، تكشف أن الرفض ليس لفئة، ولا تفضيل لفئة، بل هي رفض لكل من في هذا العهد الذي وصفوا بأوصاف كافية لأن تضع له حداً، وبقوة فعل الثورة الشعبية، هرع اركان العهد لإنقاذ ما يمكن إنقاذه أمام "غضب" لم يكن ضمن حساباتهم البلدية، بل والبعض منهم سخر مبكراً وتعامل بمنطق "الأستذة السياسية" وتعالى بات مكشوفاً جداً، فزاد الغضب أكثر بعد أن أحس الغاضبون أن السخرية هي الرد وليس الحل لما يريدون.

هلع مركبات العهد اللبناني على تقديم "حلول وخطط" كان الحديث عنها معجزة من معجزات القدر، فتحوّلت بقدرة أحدى المواطنين وحناجرهم الى حقيقة خلال ساعات قصيرة جداً، ما يكشف كم انهم لصوص من طراز فريد، ساعات تقدم المستهدفون من ثورة الغضب، بخطة اقتصادية تشمل كثيراً مما طالب به أهل لبنان، لكنهم أداروا الظهر لهم، ومع الحراك الثوري المعجزة أصبحت ممكنة.

ثورة الغضب في لبنان، أنجزت خلال أيام قصيرة ما لم يكن ممكناً تحقيقه خلال سنوات، دون ما كان في الأيام السابقة، درس ان هناك ما يمكن ان يكون أكثر، ان تبدأ حركة تجديد العلاقات عابرة للطائفية دون ان تمس بوحدة لبنان البلد والوطن...دوما كانت هناك مشاريع عابرة لذلك "السم السياسي"، كأن تصبح الطائفية قدر لا فكاك منه، فجاء الرد ان لبنان يستطيع...

دروس ثورة أهل لبنان بدأت، وفيها الكثير المختلف عن حراك شعبي في بلدان غيره، تميز بروح شعب لبنان، روح الفرح والغضب، مزيج فريد هو انعكاس لفرادة هذا البلد وشعبه...لم يخرج ليحزن بل خرج ليصنع فرحاً ومستقبلاً يجسد روحه وطموحه الذي كان خارج ظلامية المنطقة، جسد لوحة زوربا في رقصته الشهيرة.

ثورة لبنان، أسست لجديد لن يتم هزيمته، بل ولن يكسره البعض المرتعش بتهديدات وهمية كاذبة لم يعد لها مكان، وطريقها ليس سالكا مع شعب ثار دون وسيط...لا خيار لهم سوى الرضوخ فلا وسط بين حق وبين خاطفي الحق!

شعب لبنان لم يصنع تاريخاً فحسب، بل صنع نموذجاً لغضب مرتبط بفرح لا مثيل له، كسر كل مظاهر النفاق السياسي – الاجتماعي، شارك لبنان كل لبنان في حراك يجب أن ينتصر!

ولبعض أصحاب النقاب السياسي – الديني، أهل لبنان يغنون ويرقصون ويفرحون لأنهم بشر طبيعيين جدا، وليس مدعين كاذبين منافقين...لبنان كل ما به "ثورة" باتت نموذجا غير ما سبق...الفرح جزء من الثورة والكآبة دوما جزءا من الهزيمة...وشعب لبنان يبحث انتصارا يا ناقصي كل شي!

ملاحظة: فصائل "مبادرة الثمانية" تهدد بالتحرك لفرض انهاء الانقسام لو لم يتم التجاوب معها...حقيقة ما فهمنا وين سيكون حراكها مثلا...فندق في غزة أم شارع في الضفة وهل حماس باتت "بريئة" مثلا بعد تأييدها لهم!

تنويه خاص: اثارت صورة عبد السلام هنية نجل رئيس حركة حماس الى جانب مسؤول الرياضة في سلطة رام الله وعضو مركزية فتح (م7) الرجوب كثيرا من الجدل السوشيالي...معقول مصلحة الرياضة اهم من مصلحة فلسطين!

## "معركة العجول"...مؤشر سياسي!

كتب حسن عصفور/ عندما قررت الحكومة الفلسطينية في رام الله وقف استيراد العجول من إسرائيل، ضمن خطوات "فك الارتباط" التدريجي مع الكيان وسلطاته الاحتلالية، ثارت حالة جدل ونقاش داخلي، عن أبعاد ذلك القرار، وهل هو حقا لخدمة الانفكاك أم لخدمة أصحاب مصالح ونفوذ داخل السلطة وحكومتها، ما يشير الى رائحة "فساد" وراء ذلك القرار، خاصة انه جاء معزولا عن خطوات ربما أكثر أهمية، وأكثر قدرة على الإيذاء لاقتصاد الكيان.

وفي قطاع غزة، رفضت حماس الخطوة فورا ولم تنتظر طويلا، فأعلنت في بيان لمكتب الزراعة التابع لها، انها لن تلتزم بذلك القرار، تحت ذريعة لا يوجد بديل، لكن البيان الحمساوي يرتبط بجوهر مسارها "الانفكاكي" عن العلاقة مع السلطة وحكومتها، وتعزيز لسلطتها الخاصة في قطاع غزة.

إقرار وقف استيراد العجول، فتح "جبهة غضب" لأصحاب مزارع المواشي في إسرائيل، ولأول مرة يخرجون في مظاهرة احتجاج لما سيكون من خسائر اقتصادية، لم تكن ضمن حساباتهم، ما دفع منسق سلطات جيش الاحتلال بإعلان

أن إسرائيل ستتوقف عن استيراد المنتجات الزراعية من السوق الفلسطيني،  
تهديد جسد المخاوف الفعلية لأثر القرار الفلسطيني.

الغضب الإسرائيلي لن يكون عابرا، وسيفرض ذاته على المشهد الفلسطيني، بين  
قوة الردع الوطني، ام قوة الغضب الإسرائيلي، وهل يمكن أن تستمر الحكومة  
في رام الله في معركة التحدي التي فرضت عليها، أم انها ستتراجع امام  
"أصحاب مصالح" آخرين في قطاع آخر، وتبدأ رحلة التبريرات كما حدث في  
معركة خاطئة عرفت بـ "أموال المقاصة"، التي تركت نقطة سوداء في مسار  
المواجهة، ليس لأن التراجع عن الخطيئة خطأ، بل لأن التراجع كان ذليلا.

معركة العجول، لن تقف حدودها عند البعد الاقتصادي – المالي، بل سترك أثرا  
سياسيا على جوهر العلاقة مع الكيان، بل وعلى العلاقة بين الضفة والقطاع، ما  
سيكون لاحقا، فمواصلة المعركة ضمن رؤية وطنية عامة، وتأسيس "جبهة  
موحدة" لقيادتها من أصحاب الشأن الاقتصادي، ووضع السبل الكفيلة لكيفية  
التعامل مع الخطوة الإسرائيلية المتوقعة للرد في القطاع الزراعي، بحيث لا  
تكون هناك "ثغرات" تتسلل منها حكومة العدو الوطني، وهذا يتطلب وبشكل  
سريع من رئيس الحكومة "الاقتصادي" د. محمد اشتية" تشكيل خلية عمل حقيقية  
تكون لها قدرة على تحديد ابعاد القرار وسبل التعامل معه، خلية فعل وليس لجنة  
وعود.

معركة العجول، سترك أثرا يفوق كثيرا بعده المالي، بكونه ملمح لمعركة  
سياسية ستفرض مسار الفكاك التدريجي، الى جانب أنها رسالة الى سلطة  
حماس، بأن قرارها إما أنه يمثل طعنة للموقف الوطني، او لتأكيد خطوتها  
الانفكاكية عن حكومة رام الله.

عمليا، ستبرز قوى من صفوف أهل فلسطين، وتحت ثوب "العقلانية" التي لا  
تظهر سوى في مراحل الصدام – المواجهة مع دولة الكيان، تطالب بدراسة  
الأمر بعيدا عن "العاطفة السياسية"، أصوات تعمل لكسر شوكة أي قرار متصادم  
مع المحتلين، وأن لا قدرة الآن لتلك الخطوة، وستجدهم يذهبون فجأة الى  
التطرف السياسي الأعلى بأن يطالبوا بوقف كل علاقة مع إسرائيل، كلمة حق  
سياسي يراد بها "أس الباطل السياسي".

نعم، كان يجب خوض المعركة الكبرى بإعلان دولة فلسطين ووقف الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان، وانتهاء المرحلة الانتقالية بكل ملامحها، بما فيها وقف التنسيق الأمني بكل مظاهره، لكن عدم الذهاب الى المعركة الكبرى لا يمنع أبدا خوض "معارك صغرى" متتالية.

معركة العجول فيصل سياسي قبل أن تكون ملمح اقتصادي، النصر خطوة هامة والتراجع اعلان بأن الارتباط بالعدو أصبح هو الخيار...فأي خيار سيكون، ولا خيار بينهما!

ملاحظة: شعب تونس اختار رئيسا بعيدا عن شبهة فساد ويراه بعيدا عن "الحزبية"، فوز قيس سعيد رسالة بأن التغيير ليس تقليديا، ولو واصل موقفه ضمن ما اقسم بعد الفوز ستندم قوى ظلامية على دعمها له...مبروك تونس! تنويه خاص: سوريا دوما كانت مقبرة للغزاة، مسار مواجهة العدوان التركي تشير أن تلك الحقيقة لن تتغير، والهزيمة قادمة له ولكل أذئاب تحالف "الشر السياسي" من إرهابيين و "إخوان" هم!

### **مناورة حماس "الخفية" للانتخابات القادمة!**

كتب حسن عصفور/ مع تسارع التهافت نحو "انتخابات 2020"، وتشكيل لجان الكلام مع مختلف القوى، بل وقرار رئيس حركة فتح (م7) محمود عباس بإرسال وفد من حركته الذهاب الى قطاع غزة تفاوضا مع من بها من قوى، من الضروري التفكير بالاحتمالات كافة لتلك العملية "الديمقراطية".

فبعيدا عن غياب أي أساس سياسي وطني، قانوني لتلك الانتخابات، وأنها ليست سوى "نزوة" نتائجها الكارثية لم تعد مجهولة، بأنها ليست سوى جزء تنفيذي لاستكمال المشروع التهويدي بكل ملامحه، فالنتائج التي ستفرزها تلك العملية ليست "مضمونة" ابدا، لو سارت بعيدا عن أي "تدخل أمني"، بتحويل حركة التصويت من جهة لأخرى، او من كتلة انتخابية لأخرى.

تدقيقا للوضع القائم، حماس وتحالفها حتى الساعة أعلنت رفضها لإجراء الانتخابات التشريعية فقط، وطالبت بأن تكون عامة، رئاسية وبرلمانية، ولو أمكن للمجلس الوطني، لكنها لن تقف كثيرا عند الأخيرة، فهي تعلم بعدم القدرة راهنا للقيام بها، موقف صريح جدا، ومع ذلك، ليس مستبعدا ابدا ان تقوم حماس بمناورة "خبیثة" في اللحظة الأخيرة.

حماس في قطاع غزة لن تسمح بانتخابات تشريعية دون رئاسية، ذلك الرسمي، لما له من فوائد سياسية بالجملة لمشروعها الخاص، لكنها قد تلجأ الى خطوة تكتيكية في الضفة والقدس، بحيث تعطي الضوء الأخضر لمناصريها تشكيل "قائمة خضراء" تضم تحالفا موسعا يشمل كل هو متذمر من سياسية فتح (م7) وحكومتها، قائمة تشمل شخصيات وتيارات ومؤسسات في إطار تحالف بلا قيود سياسية، أو رؤية إسلاموية، قائمة تكون أقرب الى "تيار وطني" برؤية بديلة ومواقف خدمتية مختلفة جذريا تتقارب مع مطالب الناس، دون ان تكون صاحبة القرار المركزي في تلك القائمة، بل وقد يكون شخصياتها المعروفة بأقل عدد ممكن.

أليس تلك احتمالية ممكنة، خاصة وأن الغضب المخزون يفوق كثيرا "مداعبة" الرئيس عباس حول عدم وجود شكوى واحدة ضد خصم الرواتب، عندها ماذا سيكون الموقف، هل هناك قانون يمنع تشكيل أي قائمة من شخصيات تريد المشاركة في "اللعبة الانتخابية"، حتى تاريخه لا يوجد لا قانون ولا شبه قانون، وفي غيابه هل تلجأ فتح (م7) للإجراء الأمني بديلا للقانوني لملاحقة تلك القائمة المحتملة، أو تطالب غرفة "التنسيق الأمني" التصرف بما يضع كل العراقيل لتشكيل أي قائمة ليست بمقاس الانتخابات، وتعمل وفقا لما كان خلال عقد المجلس "الوطني" الأخير.

عمليا، لا يمكن لأي إجراء منع مجموعة بتشكيل "قائمة انتخابية"، وتلك المعضلة التي ربما غابت عن "مخططي" العملية الجديدة، ومع ذات السؤال، ماذا سيكون الموقف لو أن حركة "الغضب الشعبي" السائدة – المخزونة أدت بنتائج حصول الكتلة المعارضة على أغلبية أعضاء المجلس المنتخب، فهل يمكن أن تتقبل فتح هزيمتها الانتخابية، بكل ما ستركه من أثر على وجودها في السلطة حكومة وأجهزة.

فوز قائمة معارضة للتحالف الفتحاوي قائمة بنسبة كبيرة، فلا يجوز أبدا تجاهلها، فهل يكلف عباس كتلة الأغلبية بتشكيل الحكومة الجديدة، ويمنحها الصلاحيات كافة، أم أنه سيلجأ مجددا الى "أسلحة سرية" لكسر شوكة تلك النتائج، وعندها ماذا سيكون تبرير رفض عملية هو من سعى لها...

كل المفاجآت ممكنة فتحسبوا لأي منها، وغالبها لن يكون لمصلحة أصحاب "نزوة الانتخابات"!

ملاحظة: "غزوة تهويدية" لساحة البراق وحائطه بمشاركة 200 ألف صهيوني، مؤشر صريح ان مخطط استبدال المسجد ب هيكلي " يسير دون عائق...أهل الجعجة الكلامية سلاما!

تنويه خاص: قرار ترامب بسحب قوات أمريكا من شمال سوريا، ليس خدمة للغازي التركي بقدر ما ستكون فتح جبهة عسكرية جديدة لإرباك روسيا وعلاقتها بأردوغان...ايام و نتفرج!

## "هوجة التهنة" بالعبرية ...!

كتب حسن عصفور/ بداية لا يمكن اعتبار التهاني في المناسبات مظهرا "تقليديا"، تقال دون حسابات خاصة، أي كان نوع تلك التهاني، سياسية – اجتماعية ودينية، ولذا كان ملفتا جدا هذا العام تلك الموجة الغربية التي انطلقت نحو التعبير العبري "شانا توبا - سنة طيبة"، تبدو وكأنها حملة منسقة.

لا اعتراض من حيث المبدأ، على القيام بتهنئة تابعي الديانات، سماوية وغير سماوية، ما دامت في سياق "إنساني" وتقليد عام، بعيدا عن أي حسابات أخرى، قد تحمل أبعادا غير طابعها المعلن.

جاءت حركة التهاني بالعبرية وكأنه رسالة سياسية في سياق غير معلن، وإن حاول البعض ان يمنحها "غلافا إنسانيا"، ولكنها لا تستقيم مع الحقيقة التي حكمت حركة التهنة العبرية المفاجئة، خاصة من أطراف عربية وإيران، التي افتتحت تلك الحملة، ليس كما غيرها بالتعبير المختزل عبريا، بل من خلال بيان حمل



دلالات سياسية، فتحت باب التعايش والتسامح الذي كان عبر آلاف السنوات بين الفرس واليهود.

بيان إيران رسالة غاية في الوضوح الى يهود العالم، ويبدو أنها تبحث عن تحسين صورتها في المواجهة بينها والإدارة الأمريكية، وتعتقد ان تلك "اللفتة الإنسانية" سيكون لها أثر ما في تلك المواجهة، خاصة في البعد الإعلامي حيث السيطرة اليهودية على كثير من وسائل الإعلام الأمريكية الكبرى، الى جانب أنها "مداعبة خفيفة" ليهود إسرائيل، لغاية في نفس أهل إيران وساستها.

ولكن، المثير صراحة، التهاني التي صدرت عن أطراف عربية، ولن نقف عند موقف الرسمية الفلسطينية منها، فهي قد تبدو أنها باتت تقليدا، منذ أن قال الشهيد الخالد أبو عمار، ضمن حساب سياسي خاص، "شانا توفاً"، خلال مؤتمر في مدينة ستراسبوغ الفرنسية عام 1988، وأصبحت خبرا عالميا، لكن أن يسارع بعض العرب على تلك التهئة هذه السنة وليس قبلها، والكتابة بالعبرية هو ما يثير الاستهجان السياسي العام.

ليس تقليدا سياسيا عربيا ان ترسل تلك التهئة، ويبدو انها جاءت هذا العام في إطار تطورات غير معلنة، لكسر "الحاجز النفسي" كما قيل يوما بين العرب واليهود، وفي الحقيقة أنها تهئة كسرت حاجز "الأمان" للفلسطيني، الذي بات تحت دائرة الخطر السياسي في ظل إدارة الظهر العربي العام لقضيته المركزية.

رسائل التهئة بالعبرية، كشفت ان الرغبة الطبيعية مع دولة الكيان، لم تعد جرما رسميا عربيا، من دول ليست ضمن دائرة دول المواجهة، او دول الاتفاقات الموقعة، ولذا ما كان، ليس حدثا عفويا ولا تعبيراً عن مناسبة دينية أو اجتماعية، بلا حدث يحمل كل السمات السياسية، التي تتوافق مع الأحداث غير العلنية.

كان لمن أراد أن يبدو "إنسانيا" في التهئة اليهودية، أن يربطها بانتهاء الاحتلال والسلام الذي كان قريبا ان يكون، لولا قيادة اليهود الحاكمة، تهئة تربط بين "شالوم وشانا توفاً"، ما دام العبرية تستهوي البعض في التعبير، عندها يدرك الفلسطيني قبل اليهودي، ان "توفاً" تستوجب "شالوم"، ودونها لا مجال لرؤية ما هو جيد في المنطقة، وبالقطع لليهود في إسرائيل وكل مؤيدي الاحتلال للأراضي العربية والفلسطينية.

يستطيع أي من المهنيين اعتبار ذلك حق ومشروع لهم، في ظل قيام الرسمية الفلسطينية بذلك، بل وبشكل دوني سياسيا، لكن الواقع ليس كذلك ابداء، ولا يمكن اعتبارها مقياسا سياسيا صائبا، فعندما أطلقها الخالد أبو عمار، جاءت في سياق هجوم فلسطيني للسلام، ضمن رؤية واضحة، لذلك كانت حدثا سياسيا وليس تهنة مسروقة، كما انه لا رفض لذلك، لكن أليس أكثر جدوى وتعبير وأثر لو تم ربطها بالسلام...

كلمة مضافة للتهنة، كان لها ان تكون رسالة سياسية أكثر نفعاً، بل وأكثر أهمية لمن أرسلها لو كان الهدف "إنساني" حقاً!

ملاحظة: تنتشر حملة "طول لسان" في الضفة، بأن قرار حكومة "سوبر نكاء" بمنع استيراد العجول لم يكن بهدف فك الارتباط مع الاحتلال، بل جاء ارتباطاً لدعم شخصية نافذة جدا منحت حق استيراد العجول... وكله بحسابه من "بنك الوطن"!

تنويه خاص: صمت بعض فصائل غزة، خاصة هيئة مسيرات الجمعة عن تطورات المشفى الأمريكي، وكذب حماس السياسي ووزارتها حول حقيقته، يمثل جريمة بلمح وطني صارخ!

### **يتحدثون عن "انتخابات" ويتناسون قمع الحريات!**

كتب حسن عصفور/ باتت مسألة الانتخابات الهاجس الأهم لفريق سلطة رام الله، حكومة وفصائل و"توابع"، تصريحات متلاحقة لإثبات ما لم يثبت طوال سنوات "تحكمهم"، بأن الانتخابات هي الحل لكل ما يمر به الشعب الفلسطيني، وغالبهم يحصرها في الجانب "التشريعي" وفق نظام معدل بمرسوم غير قانوني عام 2007.

وبعيداً عن "هزلية" البعد السياسي في قرار الانتخابات ضمن "شروط دولة الكيان"، وما سيكون من إطالة أمد المرحلة الانتقالية، والهروب من تنفيذ قرارات "الرسمية الفلسطينية"، وتعطيل تنفيذ قرار الأمم المتحدة عام 2012 حول دول

فلسطين، فما يتم تجاهله، ان اول شروط العملية الانتخابية هو خلق بيئة لحرية وسائل الإعلام، بكل أشكالها، مترافقا مع قانون يمنع التحرش بمن يملكون موقفا ليس متطابقا لأوامر "المقاطعة" وأجهزتها الأمنية.

مسألة الحريات العامة، هي شرط الضرورة لأي عملية انتخابية، وليس فقط البرلمانية – الرئاسية، ودونها كل ما سيكون مصاب بشبهة "التزوير" بل واللاشرعية، لغياب أهم رقيب عليها، وتلك ليست اختراعا محليا، بل قانون عام في الحياة السياسية.

ودون التذكير بما كان من عقد المجلس "الوطني" الأخير والتزوير التصريح بعضويته، ثم نتائجه والخروج على قانون منظمة التحرير منذ عام 1964، بعدم انتخاب رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، وتحويله الى "دائرة" ملحقة بمكتب رئيس السلطة محمود عباس، ما يمثل فضيحة لم تقف أمامها أي من الفصائل المشاركة في المنظمة، وغالبها صمتت صمت القبور مقابل "رشاوي مالية" وامتيازات وظيفية.

بالقطع لو توفرت "الحريات العامة" ومنها الإعلامية، ما كان لتلك "الفضيحة السياسية – القانونية"، ان تمر كحدث عابر، بل لم تجد لها مكانة في جدول النقاش اليومي، وغابت عن حركة الجدل الذي يمثل شكلا من "أشكال" الرقابة الشعبية.

وكان مثيرا للدهشة، ان "مبادرة الثمانية"، تحدثت عن عناصر غاب عنها شرط "الحريات العامة" لأي انتخابات قادمة، شاملة ام غيرها، ويبدو ان "الفصائل الثمانية" والتي انطلقت مبادرتها من قطاع غزة، تدرك أن أي إشارة للحريات السياسية – الإعلامية، سيضعهم امام رفض حركة حماس الفوري، لأن ذلك سيفتح عليها "باب جهنم" من الغضب المخزون، بعيدا عن "جعجعة" الادعاءات، ولم يكن التغيب تحسبا لموقف سلطة رام الله بل هروبا من "سلطة غزة".

البعض الفصائلي يتعامل مع الحريات العامة، بحول خاص، فأنصار "تحالف الرئيس عباس" يبحثون عنها في قطاع غزة، ويتباكون ليل نهار على قمع وإرهاب أجهزة أمن حماس، وهم محقون في جانب المطالبة، لكنهم يصابون بخرس مطلق عن ممارسات أجهزة امن تحالفهم في الضفة، بل أن حكومة رام

الله وبأمر مباشر من مكتب رئيس سلطة الحكم المحدود فرضت إرهاباً إعلامياً بحظر عشرات المواقع الإعلامية التي تمارس نقداً مباشراً لسياساتها، وترى بها مواقع "غير موالية" لرغبات "المقاطعة" وأجهزتها الأمنية، وكذا أنصار تحالف حماس، يرون إرهاب سلطة رام الله وأجهزتها، ويتغافلون كلياً عن إرهاب حكومتهم.

والأكثر دهشة، أن نقابة الصحفيين تمارس ذات الدور الضلالي، بصمتها الكلي على حظر عشرات المواقع بلا قانون أو سبب سوى "مكتب الرئيس" يريد، فيما نراها تحضر بقوة عند اعتقال أي صحفي في غزة، من تحالف عباس السياسي، وهذا حق لا يجب الصمت عليه، لكن ممارسته بشكل انتقائي يفقده كثيراً من الحق، ويضعه أمام مساءلة مشروعة.

بالتأكيد، الفصائل كافة، بلا تمييز تتجاهل مسألة الحريات العامة وخاصة الإعلامية لأنها تتركها وتكشف كثيراً من "عوراتها" المستترة، سلوكاً ومواقفاً، ولذا لم يكن مصادفة أبداً تناسي الفصائل كافة تلك المسألة، مع أنه لا يوجد انتخابات حرة دون إعلام حر.

"إن حرية الكلمة هي المقدمة الأولى للديمقراطية"... قالها الخالد جمال عبد الناصر، حتى لو يلتزم بها نصاً، لكنها مقولة لا تنتهي بعدم الالتزام!

ملاحظة: كيف يمكن ترجمة كلام "قادة فصائل الجعجة"، بأنهم لن يسمحوا لمخطط تهويد القدس أن يمر... بل ولن يصمتوا أبداً... الكذب وواصل كذبك على بعض الناس تنسى الحقيقة وتصدق مكذبتك، تلك هي معادلتهم!

تنويه خاص: يبدو أن "حلف الناتو" أصبح داعماً لمحور المقاومة بقيادة أردوغان وشراكة حماس... معقول كمية الهبل السياسي الذي ينطقه البعض لتبرير عار الغزوة التركية لأرض عربية... سقوط يستحق البصق لا أكثر!